المجلة العلمية التجارة والتمويل
https://caf.journals.ekb.eg

أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف في القطاع الزراعي

إبراهيم عبد العزيز عبد الفتاح الكلاوى [a] ، مصطفى السيد شلبي الشعراوي[b] و منال محمد الحسانين عفان[c]

[a]باحث ماجستير– قسم اقتصاد والمالية العامة –كلية التجارة –جامعة طنطا

[b] أستاذ الاقتصاد المتفرغ – قسم الاقتصاد والمالية العامة–كلية التجارة –جامعة طنطا

[c] أستاذ الاقتصاد – قسم الاقتصاد والمالية العامة–كلية التجارة –جامعة طنطا

تاريخ النشر الالكتروني: مارس 2025

للتأصيل المرجعي: الكلاوى ، إبراهيم عبد العزيز عبد الفتاح. **أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف في القطاع الزراعي، المجلة العلمية للتجارة والتمويل،** المجلد 45 (1) **321-363.**

المعرف الرقمي: 21608/caf.2025.41870310.

التواصل مع المؤلف : Ibrahim142083@commerce.tanta.edu.eg

أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف في القطاع الزراعي

إبراهيم عبد العزيز عبد الفتاح الكلاوى

باحث ماجستير – قسم اقتصاد والمالية العامة –كلية التجارة –جامعة طنطا

مصطفى السيد شلبي الشعراوي

أستاذ الاقتصاد المتفرغ – قسم الاقتصاد والمالية العامة–كلية التجارة –جامعة طنطا

منال محمد الحسانين عفان

أستاذ الاقتصاد – قسم الاقتصاد والمالية العامة–كلية التجارة –جامعة طنطا

تاريخ المادة
تم استلامه في 10 ديسمبر 2024 ، وتم قبوله في 5 يناير 2025، وهو متاح على الإنترنت مارس 2025

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري (يجانب متغيرات هامة أخرى شملت الائتمان الممنوح من البنوك التجارية، الاستثمار الإجمالي الزراعي، الناتج الزراعي المحلي الإجمالي، الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، العمالة الزراعية في السنة السابقة) على التوظف في القطاع الزراعي. بالتطبيق على مصر للفترة 1997–2022. ولتحقيق هدف البحث تم استخدام عدة أساليب إحصائية شملت اختبار جذر الوحدة، ومصفوفة الارتباط، والانحدار المتعدد. وقد اعتمد البحث على المنهج الفرضي المعاصر واختبار فرضين، الأول يؤثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري تأثيرا معنويا على التوظف في القطاع الزراعي، والثاني توجد متغيرات مستقلة عديدة توثر على التوظف في القطاع الزراعي المصري تشمل (الائتمان الممنوح من البنوك التجارية، الاستثمار الإجمالي الزراعي، الناتج الزراعي المحلي الإجمالي، الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، العمالة الزراعية في السنة السابقة). وقد تناول البحث أهمية ومشكلات القطاع الزراعي المصري، والجهات المانحة للائتمان الزراعي، ومفهوم وأنواع التوظف ومحدداته في القطاع الزراعي، وطبيعة العلاقة بين تلك المحددات والتوظف الزراعي.

وقد توصل البحث من الناحية التطبيقية الى نتائج أهمها وجود أثر معنوي طردي للائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري (بالإضافة الى الواردات الزراعية، العمالة الزراعية في السنة السابقة) على التوظف بالقطاع الزراعي، وجود أثر معنوي عكسي للصادرات الزراعية على التوظف بالقطاع الزراعي، كما تواجد أثر غير معنوي للائتمان الممنوح من البنوك التجارية، والاستثمار الإجمالي الزراعي، والناتج

الزراعي المحلي الإجمالي على التوظف. ومن الناحية النظرية توصل البحث الى نتائج أهمها تعاني القوى البشرية بالقطاع الزراعي من قصور وجمود التعليم الزراعي، وعدم مواكبتهم للأساليب الزراعية الحديثة.

ويوصى البحث بضرورة وضع استراتيجية فعالة للتخطيط الائتماني الزراعي، ومعالجة مشكلات القطاع الزراعي لمواكبة الأهداف القومية للدولة، وإنشاء صناديق استثمارية لدعم المشاريع الزراعية، وتحسين تقنيات الزراعة باستخدام التكنولوجيا الزراعية والممارسات المستدامة، وتقديم الدعم الحكومى بالمساعدات المالية والتامين الزراعي، وتحسين المنتجات الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي، ولتلبية معايير السوق المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية:

البنك الزراعي المصري؛ الائتمان للقطاع الخاص؛ القطاع الزراعي؛ التوظف؛ الصادرات والواردات الزراعية

1. مقدمة:

1.1. تمهيد ومشكلة البحث:

يعد القطاع الزراعي في مصر أحد أهم ركائز الاقتصاد المصري، والعمود الفقري، والقاطرة للتنمية المستدامة للاقتصاد الوطني. فالزراعة وسيلة عملية وفعالة للتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة في أوقات الأزمات. وتتجلى أهميتها في قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وخلق فرص عمل لكثير من السكان، خاصة في المناطق الريفية. والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير مصدر دخل هام من خلال تصدير المنتجات الزراعية، وزيادة الإنتاجية من خلال جذب رؤوس الأموال وتحسين البنية التحتية الزراعية والتكنولوجيا الحديثة، وتعزز الإنتاجية من خلال الروابط المباشرة مع القطاع الصناعي على وجه الخصوص، مثل توريد المواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات الأخرى، بما في ذلك صناعات النسيج والصناعات الدوائية والعديد من الصناعات الغذائية، وتصنيع الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية والتي تعتبر مدخلات أساسية للزراعة الحديثة. كما أنه يحتل موقعاً أساسياً مهماً بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال زراعة المحاصيل المختلفة وتربية أنواع مختلفة من الحيوانات، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين البيئة وحماية الموارد الطبيعية (بلال،2007؛ النقادى، عبدالشهيد،2017؛ بهجت،2022).

وعلى وجه الخصوص، تعتبر القوى العاملة الزراعية من أهم الموارد المؤثرة في عملية التنمية الزراعية، نظراً لأهمية القطاع الزراعي. فالقطاع الزراعي هو قطاع كثيف العمالة يعتمد بشكل كبير على الأيدي العاملة ويستوعب على 25% من القوى العاملة، ويساهم بنسبة 15% من الناتج المحلي لعام 2022 مما

يجعله ثاني أكثر القطاعات كثافة في العمالة. في الوقت نفسه، قد تتعرض الزراعة لتحديات بيئية واقتصادية تؤثر على فرص التوظف، حيث يتأثر الإنتاج الزراعي بالتغيرات المناخية مثل الجفاف والفيضانات التي يمكن أن تدمر الأراضي الزراعية وتقلل من الإنتاجية. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ،2022).

وتعتبر قضية التوظف والحد من البطالة في القطاع الزراعي المصري من التحديات الرئيسية التي تواجهها العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاع الزراعي في معظم أيام السنة بسبب موسمية الأنشطة الزراعية، والتغيرات في هيكل القوى العاملة، والتقدم التكنولوجي، والتغيرات البيئية، والاقتصادية، ولذلك يعد خلق فرص عمل منتجة هدفاً مهماً لاستراتيجية التنمية الزراعية في مصر (الشاهد ،2017؛ Allwell , 2018) .

ويعتبر الائتمان الزراعي أحد أهم العوامل في التغلب على مشاكل العمالة والحد من البطالة في القطاع الزراعي. فهو أداة مالية تقدم للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، ويمكنهم من تمويل المشاريع الزراعية وزيادة الإنتاجية وتحفيز الاستثمار وتحسين فرص الحصول على التكنولوجيا والمعدات الحديثة في الزراعة. ويمكن أن تؤدي زيادة وتحسين الكفاءة الإنتاجية إلى توسيع المزارعين لأعمالهم وخلق فرص عمل جديدة في القطاع الزراعي والحد من البطالة. ومع ذلك، لا يكفي الائتمان الزراعي وحده لحل مشكلة البطالة في القطاع الزراعي. ذلك لأنه من الضروري في بعض الأحيان حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، مثل توفير التدريب المهني، وتطوير البنية التحتية لخلق التوظف والحد من البطالة، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي

(على ،2021؛ عبد الحي، وآخرون،2022).

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسية في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف في القطاع الزراعي؟ والذي يمكن تجزئته الى عدة أسئلة فرعيه كالآتي:

1- ما هو مفهوم الائتمان وأهميته وأنواعه في القطاع الزراعي؟

2- ما هي أهم الجهات المانحة للائتمان في القطاع الزراعي المصري؟

3- ما هو مفهوم التوظف وأهميته وأنواعه في القطاع الزراعي المصري؟

4- ما هو العلاقة بين الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري والتوظف في القطاع الزراعي المصري؟

5- ما هي المتغيرات التي تؤثر على التوظف في القطاع الزراعي المصري؟

6- ما هي التوصيات التي تجعل أثر الائتمان الممنوح طردي على التوظف في القطاع الزراعي المصري؟

1. 2. أهدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف في القطاع الزراعي ويمكن تجزئة هذا الهدف الرئيسي إلى **مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:**

1- تحديد أهمية الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي لدول العالم ولمصر وأهم المعوقات التي تواجهه.

2- تحديد طبيعة العلاقة بين الائتمان الممنوح والتوظف في القطاع الزراعي بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة.

3- تحديد أهمية السياسة الائتمانية وطبيعتها في القطاع الزراعي المصري.

4- إعداد نموذج قياسي لقياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف في القطاع الزراعي.

5- تقديم توصيات مفيدة لزيادة الدور الإيجابي للائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري (بجانب متغيرات مستقلة أخرى مهمة تشمل الائتمان الممنوح من البنوك التجارية، الناتج المحلى الزراعي، الاستثمار الزراعي والصادرات الزراعية ، الواردات الزراعية ، العمالة الزراعية في السنة السابقة)على التوظف في القطاع الزراعي المصري.

1.3. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الأهمية النظرية، والأهمية التطبيقية كالآتي:

فمن الناحية النظرية؛ تكمن الأهمية النظرية للبحث انه يتناول موضوع هام وحيوي وهو" أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف في القطاع الزراعي ". كما تتبع أهمية البحث من ندرة الدراسات التي تناولت أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي على التوظف في القطاع الزراعي المصري في البيئة المصرية بصفه خاصه، ومما يعتبر إضافة للدراسات في هذا المجال.

أما من الناحية التطبيقية؛ تكمن أهمية البحث في أهمية الائتمان المصرفي والائتمان الزراعي بوجه خاص وما له من آثار في تحقيق النمو للقطاع الزراعي، والذي يمثل هدف تسعى إليه جميع الدول الفقيرة والغنية خاصه بعد الأزمات والصدمات الدولية والمحلية مثل أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وتعويم سعر الصرف بالاهتمام بالقطاع الزراعي. ويمكن أن يفيد تلك البحث صانعي القرارات في زيادة الدور الإيجابي للائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف في القطاع الزراعي.

4.1. المنهج المستخدم في البحث:

يعتمد البحث على استخدام المنهج الفرض المعاصر (الاستنباطي والاستقرائي) الذي يتضمن دراسة نظرية لمشكلة البحث، بتحديد العلاقة بين أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف

بالقطاع الزراعي، وتجميع الدراسات السابقة في هذا الإطار، ودراسة تطبيقية لاختبار تلك العلاقة في الاقتصاد المصري، من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي بهدف اختبار الفرض الرئيسي للدراسة للوصول إلى نتائج هامه في إطار تلك المشكلة وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها.

5.1. فروض البحث:

يهدف هذا البحث يهدف لاختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: يؤثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري تأثيرا معنويا على التوظف في القطاع الزراعي

الفرض الثاني: توجد متغيرات مستقلة عديدة توثر على التوظف في القطاع الزراعي المصري تشمل (الائتمان الممنوح من البنوك التجارية، الاستثمار الإجمالي الزراعي، الناتج الزراعي المحلي الإجمالي، الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، العمالة الزراعية في السنة السابقة)

6.1. حدود البحث:

تتضمن حدود مكانية وزمنية ومفاهيمية كالآتي:

أولاً الحدود المكانية: سوف يتم تطبيق هذا البحث على جمهورية مصر العربية.

ثانيا الحدود الزمنية: اعتمدت البحث على البيانات الحقيقية للمتغيرات المستقلة والتابعة بتكميش القيم الأسمية وفقا لسنة الأساس 2010 وذلك لسهولة توافر بيانتها المتاحة كما أنها تتسم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وسوف يتم تطبيق البحث على الفترة (1997 –2022) وذلك لسهولة الحصول على البيانات الفعلية للائتمان الممنوح من مصادر الائتمان المختلفة.

ثالثا الحدود الموضوعية: اعتمدت البحث على معرفة " أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري (يجانب متغيرات هامة أخرى شملت الائتمان الممنوح من البنوك التجارية، الاستثمار الإجمالي الزراعي، الناتج الزراعي المحلي الإجمالي، الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، العمالة الزراعية في السنة السابقة) على المتغير التابع وهو التوظف في القطاع الزراعي المصري، وإبراز دور الائتمان في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

7.1. مصادر البيانات:

يعتمد البحث الحالي على عدة مصادر للبيانات الدولية والمحلية تشمل الاتي:

1- البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

2- البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg

3- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية https://mped.gov.eg

4- البنك الزراعي المصري https://abe.com.eg

8.1. خطة البحث:

تنقسم خطة البحث الحالي على خمسة أقسام رئيسية (فضلا عن النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية) والتي شملت مقدمة البحث، الدراسات السابقة وتضمنت (الدراسات السابقة لمحددات التوظف في القطاع الزراعي المصري، والدراسات السابقة للائتمان الممنوح في القطاع الزراعي المصري، والدراسات السابقة للائتمان الممنوح والتوظف في القطاع الزراعي المصري) والفجوة البحثية، المشاكل والأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، التوظف ومحدداته، النموذج المقترح ونتائجه العملية.

2. الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

يركز البحث في هذا الجزء على استعراض ثلاث أنواع من الدراسات السابقة النوع الأول الدراسات السابقة للائتمان الممنوح في القطاع الزراعي المصري، والنوع الثاني الدراسات السابقة لمحددات التوظف في القطاع الزراعي المصري، والنوع الثالث الدراسات السابقة للائتمان الممنوح والتوظف في القطاع الزراعي المصري، وسوف يتم استعراض تلك الدراسات في إطار مرتب زمنياً من الأقدم الى الأحدث كالآتي:

1.2. الدراسات السابقة للائتمان الممنوح في القطاع الزراعي المصري:

1- دراسة Dhirendra,(2015) : تناول هذا البحث إلى الكشف عن أهمية القطاع المصرفي وخاصة أهمية المصارف المحلية الريفية في تنمية الزراعة بالهند، وقد استخدم البحث المنهج الاستكشافي، كما تم تجميع البيانات الثانوية بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك جيلا سكاري والبنك التعاوني للائتمان الإقليمي بمنطقة سانتا، وخلصت البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن عملية توفير القروض للقطاع الزراعي من طرف المؤسسات المالية أظهرت الفشل الكلي ومع تسجيل وجود تحسن ضئيل في ظروف العاملين بالقطاع الزراعي، وبصفة عامة لم تتمكن المؤسسات المالية من خدمة الزراعة وهو ما أدى إلى تقهقر القطاع الزراعي، وهو أيضا ما أثر عكسياً في النمو الاقتصادي للهند كونه يعتمد على الزراعة بالدرجة أولى.

2- دراسة على وآخرون (2015): ركز البحث لقياس الكفاءة المالية والاقتصادية لبنك التنمية والائتمان الزراعي من خلال تطبيق بعض المعايير المالية الخاصة بالسياسة الائتمانية للبنك من المنظور المصرفي للوقوف على نقاط القوة والضعف في تلك السياسة "بجمهورية مصر العربية" خلال الفترة (1997-2010). وقد استخدم البحث بعض المعايير للتحليل المالي الخاص بالسياسة الائتمانية للبنك مثل الأمان، والربحية، والسيولة، والانتشار بهدف الوصول إلى بعض النتائج التي تساعد منفذي السياسات الزراعية في مصر على تطوير البنك ودعم دوره وتحسين أداءه. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها أن معظم المعايير المالية المطبقة جاءت في غير صالح البنك. وتبين تدني نسبة الأمان المصرفي لبنك التنمية والائتمان الزراعي.

3- دراسة يحيى (2016): سعى البحث لتحليل وقياس أثر الائتمان المقدم إلى المقتصد الزراعي المصري خلال الفترة(1990إلى2015). وقد استخدم البحث الأسلوب التحليلي الوصفي والكمي، وتم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية. وقد توصل إلى نتائج أهمها وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين مما يعنى أن زيادة الائتمان الزراعي تؤثر إيجابيا على نمو القطاع الزراعي من خلال زيادة الناتج المحلى الزراعي.

4- دراسة سليمان (2016): هدف البحث لتحليل هيكل الطلب على الائتمان الزراعي من خلال تطور حجم الائتمان من مصادره المختلفة، وأهم العوامل المؤثرة والمحددة على الائتمان الزراعي، "بجمهورية مصر العربية "خلال الفترة (1999-2015). باستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي والكمي، والاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية. وقد توصل إلى نتائج أهمها أن هناك تراجع في الأهمية النسبية للقروض الاستثمارية الى إجمالي القروض الزراعية، وان التراجع في حجم الطلب على الائتمان الزراعي في صورة قروض زراعات يرجع لصعوبة الإجراءات البنكية، أو تعثر بعض الزراع أو توجهم للاقتراض لجهات أخرى.

5- دراسة أمين(2016): هدف البحث للتعرف على أثر السياسة الائتمانية على النمو الاقتصادي الزراعي بالتركيز على فعالية دور الاستثمار الزراعي في الزراعي "بجمهورية مصر العربية " خلال الفترة (2000 :2014)، ،و تم الاعتماد على تقدير علاقات الانحدار البسيط والمتعدد، وتوصل الى نتائج أهمها أن معدل الاستثمار الزراعي في القطاع العام كان أكبر من الواحد الصحيح ، وهذا يوضح عدم كفاءة في استثمارات القطاع العام بالقطاع الزراعي، بينما أقل من الواحد الصحيح في القطاع الخاص، وهذا يوضح كفاءة استثمارات القطاع الخاص بالقطاع الزراعي، أما بالنسبة لمعامل التوطن فكانت مساهمة القطاع العام في الناتج المحلى الإجمالي أهم من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي.

6- دراسة (2017)Osisanya and Isiaq :هدف البحث إلى بيان العلاقة بين تمويل البنوك التجارية والناتج بالقطاع الزراعي في نيجيريا للفترة (1980:2014)، واستخدم البحث البيانات الثانوية من النشرات الإحصائية للبنك المركزي وطريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير أثر تمويل البنوك التجارية في ناتج القطاع الزراعي . وقد خلصت البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها أن 99.6 % من التغيرات الكلية في الناتج الزراعي الإجمالي تفسرها القروض الزراعية من البنوك التجارية، وجود علاقة معنوية موجبة بين القروض المصرفية الزراعية والناتج الزراعي المحلي الإجمالي في نيجيريا حيث تؤدي الزيادة في الائتمان المصرفي الزراعي ب 1 % إلى الزيادة في الناتج الزراعي المحلي الإجمالي بقيمة 1.9.

7- دراسة على (2018): ركز البحث لوصف وتحليل دور أهم المؤسسات التمويلية الزراعية في تمويل الاستثمارات الزراعية " بجمهورية مصر العربية" خلال فترة البحث (2000-2018)، والتعرف على مصادر تمويل القطاع الزراعي. وقد استخدم البحث الأسلوب الوصفي والكمي، وبعض الأساليب الإحصائية. وقد

توصلت البحث إلى نتائج أهمها أن معدل الاستثمار الخاص خلال الفترة حقق كفاءة، وبينما الاستثمار العام قد يبدو أنه لا يحقق الكفاءة. أما العائد على الاستثمارات الزراعية الخاصة تتسم بالكفاءة. كما تبين غياب التخطيط الائتماني وعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم تتواكب مع الأهداف القومية للدولة في مجال الاستثمار الزراعي.

8- دراسة ربيع، عليوة (2019): هدف البحث للتعرف على دور البنوك الزراعية في تنمية الإنتاج الزراعي وتربية الحيوان في" محافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية "خلال الفترة (2000-2018)، وأثر إقراض البنوك الزراعية على صناعة الثروة الحيوانية وتم جمع البيانات الأولية باستخدام أسلوب أخذ العينات العشوائية البسيطة. وكشفت النتائج عن زيادة في الإنتاج الزراعي، وزيادة في إنتاج الثروة الحيوانية، وعدم الاستقرار في الاكتفاء الذاتي للثروة الحيوانية، وعدم الاستقرار في إجمالي حجم القروض الممنوحة من البنوك الزراعية، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وصعوبات الحصول على القروض، وتوفير الضمانات، وعدم كفاية التمويل للمشاريع.

9- دراسة على (2021): هدف البحث تحقيق مجموعة من الأهداف لدراسة المؤشرات الاقتصادية لتصنيف إجمالي القروض الزراعية وتطور وكفاءة الائتمان الزراعي لكل من قروض الإنتاج النباتي، ومشروعات إنتاج اللحوم الحمراء وإنتاج الألبان وأهم العوامل المحددة للطلب على القروض الممنوحة لمحصول القصب ودراسة أخطار الائتمان الزراعي، والمشكلات التي تواجه المزارعين "بمحافظة أسوان – جمهورية مصر العربية " خلال الفترة (2005-2020). وقد استخدمت البحث الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية، واستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط والانحدار المتعدد. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها أن المشكلات التي تواجه المزارعين ضرورة وجود الحيازة الزراعية كشرط وضمان أساسي للحصول على القرض وعدم صرف القروض في صورة عينية والاكتفاء بالصرف النقدي فقط.

10- دراسة الزهيري، وآخرون (2022): ركز البحث لتحليل قدرة البنك الزراعي المصري لمنح القروض، ودوره في تطوير التصنيع الزراعية، وتطور القروض الاستثمارية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من البنك الزراعي المصري، وأثر القروض الزراعية على الاستقرار النقدي" بجمهورية مصر العربية "خلال الفترة (2005-2020). وقد استخدمت البحث أساليب التحليل الوصفي والكمي والقياسي. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها أن نتائج تطور القروض الاستثمارية متوسطة الأجل تتزايد بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائي، وأن تطور القروض الاستثمارية طويلة الأجل تتزايد بمعدل نمو سنوي، وان معامل الاستقرار النقدي تذبذب ما بين القيم السالبة والقيم الموجبة، وهذا يشير الى غياب التخطيط الائتماني

11- دراسة عبد الحي وآخرون (2022): سعى البحث لمعرفة دور البنك الزراعي من خلال أراء معظم المهتمين بالقطاع الزراعي بمستويات مختلفة "بمحافظة الشرقية بجمهورية مصر العربية. والتعرف على نقاط القوة لتنشيط وتفعيل دور البنك الزراعي للنهوض بقطاع الزراعة. باستخدام مصفوفة التحليل الرباعي SWOT ANALYSIS، وعلى مصدر رئيسي للبيانات الأولية من خلال دراسة ميدانية حيث تم تصميم استمارة استبيان تضمنت نقاط (القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات). وقد توصلت البحث إلى نتائج أهمها أن متوسط إجمالي نقاط القوة أقل بكثير من نقاط الضعف وهو ما يعني أنه برغم المزايا التي تتمتع بها فروع البنك الزراعي، إلا أنها تعاني من مشاكل تؤثر سلباً على هذه المزايا وهو ما يؤثر على أدائها مما ينعكس على أداء البنك بالسلب.

12- دراسة Yeasmin ,Haque ,Parvin &Adnan (2022): تناول البحث التعرف على العوامل المؤثرة على الطلب والعرض على الائتمان الزراعي. بنجلاديش خلال الفترة (1997-2020)، ومعرفة محددات الطلب والعرض على الائتمان الزراعي. وقد استخدم جمع البيانات على مستوى المزرعة وقد تم تحليل البيانات باستخدام الخدمات اللوجستية الثنائية والانحدار الخطي المتعدد. وقد توصل البحث الى إن توفير مجموعة واسعة من خيارات التمويل يعزز قدرة المزارعين على الاستجابة للظروف المتغيرة في أنشطتهم الزراعية والحفاظ على المستويات المثلى للإنتاج.

13- دراسة Louyindoula, Bouity & Wonda (2023): هدف البحث لتحليل تأثير الائتمان الزراعي على الإنتاجية الزراعية في الكونغو خلال الفترة (1997-2020). وقد استخدمت البحث نموذج (ESR)المقدر بالحد الأقصى طريقة الاحتمالية لمراعاة مشاكل الانتقائية والتجانس. وقد توصل الى الحصول على أن تأثير الائتمان الزراعي على الإنتاجية الزراعية متوسط، وغالبية المزارعين الذين حصلوا على الائتمان الزراعي لديهم احتمال كبير للتحسن إنتاجيتهم.

14- دراسة مصطفى وآخرون (2024): ركز البحث على تحليل أثر تمويل البنك الزراعي المصري لمشروعات التنمية الزراعية "جمهورية مصر العربية" خلال الفترة (2011-2021). واستخدم البحث الأسلوب التحليلي الوصفي والكمي. وقد توصل الى زيادة الأهمية النسبية للقروض الاستثمارية قصيرة الأجل مقارنة بالقروض الاستثمارية متوسطة الأجل، وانخفاض الأهمية النسبية للقروض الاستثمارية طويلة الأجلً. كما تبين أن توزيع القروض الاستثمارية يتركز في تمويل المشروعات المتعلقة بالثروة الحيوانية والزراعية التي لا تنطوي على مشروعات إنتاجية أخرى، حيث تحظى مشروعات الميكنة الزراعية واستصلاح الأراضي والإنتاج الداجني والسمكي باهتمام أقل من أنشطة الثروة الحيوانية، على الرغم من أهميتها. وهذا يعكس خللاً واضحاً في هيكل تقديم الائتمان الزراعي.

15- دراسة عبد الرازق، خليل، (2024): تناول البحث تحليل دور الجهاز المصرفي الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في" جمهورية مصر العربية "ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2015-2021، وقد استخدم البحث تحليل بيانات المسح للفترة 2015-2021. وتم التوصل إلى عدة نتائج: ضعف الائتمان للقطاع الزراعي المصري من قبل الجهاز المصرفي نتيجة لضعف الائتمان للقطاع الزراعي ونتيجة لذلك، يعني أن مساهمة البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر محدودة.

2.2. الدراسات السابقة لمحددات التوظف في القطاع الزراعي المصري:

1- دراسة زكى (2015): تناول البحث استعراض تطور العمالة، والأهمية النسبية للعمالة الزراعية، وتحليل إنتاجية ومتوسط اجر العامل الزراعي، ودراسة تطور الأجور في المقتصد القومي والزراعي المصري خلال الفترة (1996-2012) وقد استخدم التحليل الإحصائي الوصفي والكمي. وقد توصل إلى نتائج أهمها أن هناك تفاوت في نصيب أجور عنصر العمل من الدخل الزراعي، ويعتبر مؤشرا على عدم عدالة توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج المختلفة، وهو ما يعكس اتجاهات السياسة الزراعية في كل مرحلة.

2- دراسة الشاطر، آخرون (2015): سعى البحث لتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العمالة الزراعية، ودراسة تطور قوة العمل الزراعية، وإلقاء الضوء على تطور الأجور الإنتاجية، "جمهورية مصر العربية "خلال الفترة (2000-2013)، وقد استخدم الطريقة الاستقرائية في التحليل الاقتصادي من الناحيتين الكمي والوصفي. باستخدام بعض أساليب التحليل الإحصائي، وقد توصل إلى نتائج أهمها ضرورة تكثيف وتنشيط دور الاستثمارات الزراعية من خلال التوسع في إقامة المشروعات الزراعية والتركيز على المشروعات التي تستوعب عمالة كثيفة مثل الفرز والتعبئة والتوسع في استصلاح الأراضي الجديدة في المشروعات القومية في توشكي وشرق العوينات.

3- دراســـة الماحي، آخرون (2016): ركز البحث لكفاءة اســـتخدام العمالة الزراعية في الزراعة " بجمهورية مصر العربية "خلال الفترة (2000-2014) وقد استخدم التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي، وأسـلوب البرمجة الخطية لتعظيم صـافي عائد وحدة العمل للتركيب المحصـولى الراهن. وقد توصـل إلى نتائج أهمها وجود بطالة داخل القطاع الزراعي قدرت بحوالي 1.11 مليون عامل، بالإضـافة إلى انخفاض صـافي عائد عنصـر العمل والذي يرجع إلى ارتفاع عدد العمالة المسـتخدمة مما يدل على انخفاض كفأه اسـتخدام العمالة داخل القطاع الزراعي، وهو ما يتطلب العمل على توفير مجالات لاسـتيعاب هذه العمالة الفائضة.

4- دراسة محمد، وآخرون (2018): تناول البحث دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العمالة الزراعية في مصر خلال الفترة (2000-2015)، واستخدم البحث أساليب التحليل الاقتصادي الوصفي

والإحصائي والقياسي، والاستعانة ببعض أساليب التحليل الإحصائي. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها وجود تأثير معنوي موجب للسياسات الزراعية خلال فترة البحث على كل من أجر العمل الزراعي والعمالة الكلية والزراعية في مصر.

5- دراسة عبد الموجود، وآخرون (2021): تناول البحث تحليل هيكل سوق العمل الزراعي المصري، خلال الفترة (2000-2020). باستخدام التحليل الاستنباطي الاستقرائية، والأساليب التحليلية الوصفية والكمية. وتوصل إلى نتائج أهمها أن ظاهرة البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الزراعي المسبب الرئيسي لها العمالة الزراعية الموسمية وذلك راجع إلى إنتاجيتها الحدية السالبة، وتشجيع الاستثمارات الزراعية وزيادة ضخ الأموال بالقطاع والعمل على زيادة المساحة المحصولية والتكنولوجيا عن طريق التوسع الأفقي والرأسي لإعادة التوازن لسوق العمل الزراعي.

6- دراسة الخولى، حبيب (2021): تمثل البحث على التعرف على التحولات الاجتماعية وانعكاساتها على أنماط العمالة الريفية "بإحدى قرى محافظة البحيرة "جمهورية مصر العربية" خلال الفترة (2015 - 2019). وقد اعتمد على الدراسات الوصفية، ومنهج المسح الاجتماعي، والمنهج الأنثروبولوجي. وقد توصل الى أن العمل الزراعي يتراجع في مجتمع البحث، وتعدد المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي والمزارعين، وتقدم القطاع غير الزراعي لمجتمع البحث، وتغير قيم وثقافة الريفين، واتجاههم نحو العمل الحر.

7- دراسة هاشم، وآخرون (2022): هدف الى دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على حجم العمالة الزراعية "بجمهورية مصر العربية "خلال الفترة (2007-2020). واستخدم أساليب التحليل الإحصائي البسيط والتحليل القياسي في تحليل البيانات. وقد توصل إلى نتائج أهمها أن الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد من ثورات يناير 2011، ويونيو 2013 وما تبعتها من تغيرات اقتصادية واجتماعية لم تكن في صالح العمالة الزراعية. الأمر الذي يدعوا لإعادة النظر في مجموعة الإجراءات والسياسات التي من شأنها تعمل على إعادة هيكلة النشاط الزراعي بما يضمن استقرار لوضع العمالة الزراعية وخاصة الموسمية والاستفادة من العمالة الماهرة منها في ظل التحديات التي قد تقابلها مصر فيما يخص النشاط الزراعي.

8- دراسة الدق، محمود (2023): هدفت البحث للتحليل الاستراتيجي لإدارة العمالة الزراعية في ضوء المستجدات المحلية والدولية "بجمهورية مصر العربية "خلال الفترة (2000-2020). وقد استخدم مصفوفة التحليل الرباعي للعمالة الزراعية، والتحليل الوصفي والكمي في تحليل البيانات. وقد توصل إلى نتائج أهمها أن القطاع الزراعي يمتلك نقاط قوه وفرص ومنها أن العمالة الزراعية في أغلب القرى عمالة محلية ولديها الخبرات والفرص مثل قيام الدولة بتنفيذ مشروعات تنموية كبرى مثل استصلاح الأراضي الزراعية وإقامة

مزارع سمكية وثروة حيوانية وداجنة وهو ما يساهم في زيادة الأنشطة الزراعية واستيعاب عدد كبير من العمالة. وأيضا نقاط ضعف وتهديدات ومنها انصراف عدد كبير من العمالة عن العمل بالزراعة خاصة المؤهلات العليا، وظهور الأوبئة والتغيرات المناخية التي تؤدى لوقف الأنشطة محليا بشكل جزئي، وزيادة التقدم التكنولوجي.

9- دراسة التمامي (2023): هدف البحث لتحديد المقومات الجغرافية البشرية للتنمية الزراعية في محافظة شمال سيناء جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2009إلى2019)، وتقييمها، ومعرفة تأثيرها على الإنتاج الزراعي. واعتمد البحث على المنهج التاريخي في تتبع المحددات البشرية ودورها عبر الزمن للتنمية الزراعية، والمنهج الأصولي لتوضيح تأثير العوامل البشرية على التنمية الزراعية بشمال سيناء. وقد توصل الى أن السكان بالمحافظة تؤثر بأعدادهم وكثافتهم وتوزيعهم وخصائصهم على العمل الزراعي، وتنوع العمالة في القطاع الزراعي، وجود علاقة طردية مؤكدة بين كمية إنتاج الفدان وعددا من المدخلات وجاء تأثير حجم العمالة على الإنتاج في مقدمتها ثم وسائل الري، ويليها رأس المال وأخيرا عدد ساعات العمل بالميكنة الزراعية.

3.2. الدراسات السابقة للائتمان الممنوح والتوظف في القطاع الزراعي المصري:

1- دراسة Reddy& Subbaiah (2012): سعى البحث على التعرف لتحليل وتأثير الائتمان الزراعي على توليد فرص العمل لعينة المستفيدين في منطقة البحث " بالهند "خلال الفترة خلال عامي 2008 و2009. وقد استخدمت البحث اختيار 200 مزارع اقترضوا قروضًا من البنك خلال عامي 2008 و2009 بشكل عشوائي من فروع العينة. وقد توصل البحث الى ملاحظة أن فروع العينة في منطقة الدلتا قدمت التمويل للمزارعين أكثر من تلك الموجودة في المناطق غير الدلتا. وكان عدد المستفيدين من الذكور أكبر في كل من منطقة الدلتا والمناطق غير الدلتا من عدد المستفيدات من الإناث، وبالرغم من الائتمان الزراعي الممنوح إلا انه لم يحقق توليد لفرص العمل المرغوبة فيها.

2- دراسة Keitha, Alipour & Mohammadi (2014): تمثل الهدف العام للدراسة على التعرف على العلاقة بين القروض المصرفية والعمالة الزراعية في محافظة "مازندران- إيران " خلال الفترة (1981-2011)، واستخدم العلاقة بين تخصيص قروض البنك الزراعي الإيراني كقسم مصرفي محترف والعمالة الزراعية في محافظة مازندران، ونموذج تصحيح خطأ العينة. وقد توصل الى أن دور قروض البنوك مهم حقًا بسبب نقص الأموال المتاحة في القطاع الزراعي، وأن تأثير قروض البنوك على العمالة الزراعية كان مختلفًا بشكل كبير في المستوى العلوي والسفلي للعينة المقدرة. وسيكون تأثير قروض البنوك على العمالة الزراعية سلبيًا بشكل كبير عندما تتجاوز نقطة العينة. ويتم توجيه رأس المال من الزراعة إلى مسارات أخرى في غير الغرض المصرح له، مما يؤدي إلى نقص الإدارة المتكاملة لنظام تخصيص الائتمان.

3- دراسة Adegboyega, (2020): ركز البحث على التعرف على تأثير الائتمان الزراعي ومعدل البطالة " في نيجيريا خلال الفترة (1981-2018) وقد استخدم البحث بيانات السلاسل الزمنية وتم جمعها من البنك المركزي النيجيري، و قاعدة بيانات البنك الدولي، والتكامل المشترك لجوهانسن. وقد توصل الى أن تركز سياسة الحكومة بشأن الائتمان الزراعي بشكل أكبر و تعزيز التزام البنوك بذلك ، لما له تأثير مستوى الإنتاجية الزراعية حيث يؤدي الائتمان الزراعي إلى خفض معدل البطالة من خلال العديد من القنوات. كما أنه يوفر حافزًا للناس للمشاركة في الإنتاج الزراعي وأيضا يعزز النمو والاستدامة.

4- دراسة الفار، هاشم، (2020): هدف البحث على التعرف على آثر القروض الممنوحة من جهاز تنمية المشروعات للمشروعات الزراعية الصغيرة بمحافظة البحيرة – جمهورية مصر العربية – خلال الفترة (2010-2018). وقد استخدم أسلوب التحليل الوصفي المتمثل في المتوسطات والنسب المئوية. وقد توصل الى أن المشروعات الزراعية الصغيرة ساهمت في زيادة إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الزراعي، إلا أن واقع المشروعات الصغيرة في مصر يشير إلى ضعف مساهمتها في الحد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

5- دراسة مشعل وآخرون، (2021): هدف التحليل الاقتصادي لتمويل القطاع الزراعي – جمهورية مصر العربية – خلال الفترة (2005-2018)، ودور جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لدعم وتنمية المشروعات، ودراسة أعداد فرص العمل المتولدة من المشروعات المقامة الممولة خلال الفترة، وتحليل إثر القروض الممنوحة على صافي الدخل الزراعي. وقد استخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي والكمي. وقد توصل البحث الى أن المشروعات الزراعية الصغيرة ساهمت في الحد من البطالة وخلق فرص للتوظف.

6- دراسة Lakhan& Naseer& Ahmed, (2022): هدف البحث على التعرف على تأثير الائتمان الزراعي المؤسسي على نمو القطاع الزراعي والبطالة الريفية في "باكستان" خلال الفترة (1990-2021). وقد استخدم البحث تحليل تأثير الائتمان الزراعي المؤسسي المقدم من ZTBL وCOP وCB والبنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي وإجمالي المساحة المزروعة (TCA) على معدل البطالة في الريف وقطاع الزراعة وتأثير معدل البطالة في الريف على نمو القطاع الزراعي واستخدم بيانات السلاسل الزمنية الثانوية خلال الفترة. وقد توصل البحث بأن يقدر اختبار ADF أن RU وZTBL وCOP وCB وINFRA وGD وTCA ثابتة عند الفرق الأول وAG ثابتة عند المستوى. لتقدير تأثير ZTBL، COP، CB، INFRA، الناتج المحلي الإجمالي وTCA، ,K أن جميع المتغيرات بشكل فردي أو مشترك لها تأثير على RU. لدى RU علاقة سببية أحادية الاتجاه مع CB وINFRA وTCA في حين أن السببية RU مع ZTBL وCOP والناتج المحلي الإجمالي ثنائية الاتجاه.

7- دراسة Haryanto & Wardana & Jamil, (2023): تمثل الهدف للبحث لمعرفة تأثير الائتمان الزراعي من المصادر الرسمية وغير الرسمية على الإنتاجية والكفاءة الفنية لأداء المزرعة والحد من البطالة في إندونيسيا خلال الفترة (2008-2018). وقد اعتمد على بيانات المسح الثانوي للمحاصيل الغذائية التي أجرتها هيئة الإحصاء الإندونيسية وتحليلها باستخدام نهج شبه تجريبي. وقد توصل الى أن الحصول على الائتمان الزراعي يحسن أداء المزرعة، وأدت القدرة على الحصول على الائتمان من المؤسسات إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة الفنية بشكل أكثر فعالية من المصادر غير الرسمية، وأن الوصول إلى الائتمان الزراعي لا يزال ذا أهمية في إندونيسيا ويحتاج إلى التحسين المستمر.

8- دراسة الشربيني، النمكي، 2023: تناول البحث التعرف آثر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل في الريف المصري خلال الفترة (2003-2022). وقد استخدم البحث تحليل البيانات المصدرة من الجهات الرسمية بمصر. وقد توصل البحث الى تطور قوة العمل الزراعية بنسب 24% من قوة العمل الكلية، وتبين أن القطاع الحيواني المركز الثاني بعد القطاع التجاري في الاستحواذ على القروض، وزيادة أعداد المستفيدين من النساء والرجال للقروض الموجهة للتنمية الزراعية وزيادة المشروعات وفرص العمل.

(3) المشاكل والأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي المصري والجهات المانحة للائتمان: يركز البحث في هذا القسم على استعراض مشاكل القطاع الزراعي وأهميته الاقتصادية التي تزايدت في ظل الأزمات، وأهم الجهات المانحة للائتمان الزراعي وأهمية مبادرات البنك المركزي.

1.3. المشاكل والأهمية الاقتصادية القطاع الزراعي المصري:

1.1.3. مشاكل القطاع الزراعي: تتميز الزراعة كنشاط إنتاجي معرض بشدة للمخاطر والمشاكل والمعوقات. ويتأثر الإنتاج الزراعي في مصر بالعديد من العوامل الطبيعية والمتغيرة، وعلى الرغم من توافر العديد من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في مصر، إلا أن القطاع الزراعي يحول دون قيامه بالدور المنوط به ومواجهة هذا الإنجاز التنموي لتعرضه للعدد من القضايا والمشكلات والمعوقات والتي أمكن للبحث التعرف على أهمها ويمكن توضيحها فيما يلي:

1- زيادة تجزئة الأراضي الزراعية، وقلة مياه الري وعدم كفايتها، وعدم كفاءة استخدام المياه وتلوثها، وانخفاض إنتاجية الموارد الاقتصادية، والزحف العمراني والتعدي على الأراضي الزراعية Mohamed, et al, 2017).

2- النمو السكاني السريع خاصة في المناطق الريفية، ومحدودية التعليم والتدريب للمزارعين (الطراوى،2018).

3 -انخفاض مستويات الاستثمار والناتج الزراعي، ومحدودية الميكنة، ومحدودية الائتمان الزراعي.

4-التشريعات المتقادمة والتناقضات في تنفيذها، وضعف البنية التحتية لسلسلة التوريد ومشاكل التسويق.

5-هجرة القوى العاملة الزراعية على الصعيدين المحلى والدولي، وقلة عدد القرى المتصلة بشبكة التنمية الزراعية.

6-عدم وجود قواعد بيانات كافية ونقص الوعي والتدريب، وانخفاض الأجور الزراعية، وضعف الروابط بين وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة بالقطاع الزراعي (سعودي، 2018؛ غنيم، وآخرون، 2019).

7-وضعف الروابط المتعلقة بسوء إدارة المدخلات الزراعية (خاصة الأسمدة والبذور والمبيدات)، وضعف وبدائية نظم إنتاج البذور، وعدم كفاءة الخدمات البيطرية والخدمات الإرشادية (بابوي، 2020؛ عبد الرزاق ،2024).

2.1.3. الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي:

يحتل القطاع الزراعي المصري أهمية خاصة في دول العالم النامية والمتقدمة وذلك لأهمية هذا القطاع كمصدر أساسي لتوفير احتياجات قطاع الصناعة، وتوفير احتياجات السكان. وقد اتضحت أهمية هذا القطاع بصفة خاصة مع أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية حيث اتخذت العديد من الدول قرارات هامة بشأنها الاهتمام بهذا القطاع لتوفير احتياجات الدول خاصة في أوقات الأزمات، ويمكن أن تعود الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي للأسباب الأتية.

1- يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية المحورية في الاقتصاد القومي المصري، بل وفي الاقتصاد العالمي، وأيضا يساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

2- يساهم بشكل إيجابي في الحد من البطالة والقضاء على الفقر وتمكين المرأة الريفية. ويعتبر أداة تنموية كبيرة ومصدراً رئيسياً للدخل في المناطق الريفية في مصر.

3- يحفز النمو الاقتصادي في البلاد من خلال توفير فرص عمل محلية، وتشجيع الاستثمار وتطوير البنية التحتية. وتدل الأحداث الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة التي شهدتها مصر مثل أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وتقلبات أسعار الصرف على أهمية وقوة القطاع الزراعي في تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع وضرورة الاهتمام بتنميته (ريحان، ربوادى،2023).

4- يتميز أيضا بوجود نقاط قوة وفرص تمكنه من تحقيق التنمية الزراعية المستدامة مثل الموقع الجغرافي المميز والطبيعة المناخية المعتدلة، وتطور البحوث العلمية ونتائجها وتطوير واستخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاج الزراعي، وطبيعة الأرض وخصوبتها وإنتاجيتها العالية، وتوافر الأيدي العاملة، وانخفاض أجورها، وتوافر البنية التحتية الرئيسية والتي تشجع على الاستثمار الزراعي.

5- يتميز بالقدرة على التصدير لتنوع المحاصيل المنتجات الزراعية، وأيضا ساهم التقدم التكنولوجي على إمكانية التصنيع الزراعي، وإضافة القيمة المضافة للاقتصاد القومي، وأضافه الميزة التنافسية للمنتجات

الزراعية المصرية، والقدرة على التوسع الأفقي والرأسي (Izzy,2017؛ Anwar , et al , 2015).

6- ازدادت أهمية القطاع الزراعي عالمياً وإقليمياً حيث احتلت قضايا الأمن الغذائي اهتمام مختلف المنظمات الوطنية والدولية لتحسين الأمن الغذائي في البلدان المتقدمة والنامية (المهدى، وآخرون ،2021).

7- ازدادت أهمية القطاع الزراعي بعد أن تبنت الدولة سلسلة من السياسات الرامية إلى حماية وتنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج الكلي من المواد الغذائية الحيوانية والنباتية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل والزيادة المستهدفة في الإنتاج المطلوب لتلبية الطلب المتزايد على هذه المواد الغذائية (قنديل، 2016؛ أحمد، 2022).

2.3. الجهات المانحة للائتمان الزراعي وأهمية مبادرات البنك المركزي:

أن الائتمان حسب رأي كثير من الاقتصاديين هو أحد العناصر الأساسية للتنمية في كافة القطاعات والأنشطة، يعتبر الائتمان الزراعي في القطاع الزراعي من أهم عناصر النهوض بالإنتاج الزراعي وتحسين وسائله، ولا يقتصر دور الائتمان على تنمية القطاع الزراعي وحده، بل يساهم أيضاً في تنمية المجتمع ورفع مستويات معيشة السكان، فالائتمان الزراعي هو أحد العناصر الأساسية في تنمية القطاع الزراعي. وأيضا عنصر أساسي في تحديث الزراعة وتعظيم الإنتاج الزراعي وتحقيق أعلى مستويات التنمية الزراعية والريفية. وقد ثبت أن الائتمان الفعال يحقق أعلى معايير التنمية الزراعية والريفية (Hananu , et al ,2015 ؛Addo , et al , 2017)

وتشمل المصادر الرسمية للائتمان الزراعي البنوك التجارية والبنوك الزراعية والبنوك الإسلامية وصناديق البريد وصناديق التنمية الاجتماعية وصناديق التنمية الريفية. أما المصادر غير الرسمية فتشمل التجار والوسطاء، والأصدقاء، والأقارب، والمقرضين، ويمكن توضيحها بالشكل الاتي.

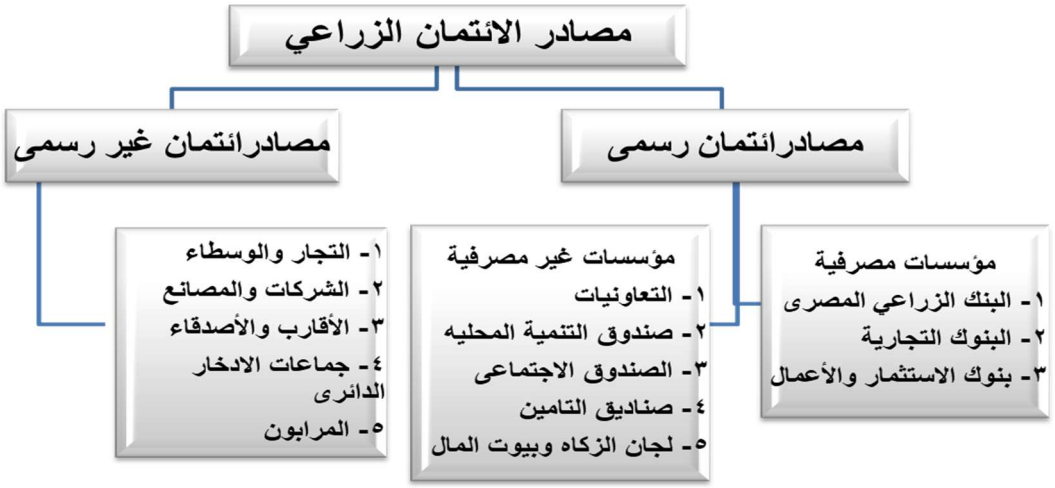

شكل 1: مصادر الائتمان الزراعي المصدر (على ،2018)

ويتبين من الشكل السابق أن مصادر الائتمان الزراعي تنقسم الى مصادر رسمية، ومصادر غير رسمية.

ويعد البنك الزراعي المصري بلا شك أحد أهم المؤسسات التنموية للأنشطة الزراعية في مصر. باعتباره أحد أقدم البنوك الزراعية المتخصصة في مصر وأقدم البنوك المتخصصة في الشرق الأوسط، فقد ساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية في مختلف القطاعات، وخاصة في القطاع الزراعي للأسباب الأتية.

1- تتمثل مهمة البنك الزراعي المصري في إضافة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الشمول المالي ودعم تنمية القطاع الزراعي. ويقوم البنك بتمويل أنواع مختلفة من أنشطة التنمية الزراعية والريفية، بالإضافة إلى التمويل متناهي الصغر ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- ولتحقيق أهدافه، ويقوم البنك بجميع أنواع العمليات المصرفية وعمليات الإقراض ويلتزم بالقوانين واللوائح المصرفية المحددة. وتستند السياسة الائتمانية للبنك الزراعي المصري إلى الركائز الرئيسية للسياسة الائتمانية (تحديد المناطق والمناطق الجغرافية والقطاعات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها البنك، وتحديد أنواع القروض، والضمانات وشروط ومعايير منح الائتمان، والحدود القصوى لآجال القروض، وتحديد حدود التركز الائتماني، وتحديد أسعار الفائدة، والتكاليف الإدارية للقروض، والسلطات الائتمانية وتعريفات المسؤوليات الائتمانية، وإعداد التقارير).

3- يمثل الإقراض للقطاع الزراعي أكبر فئة في محفظة قروض البنك الزراعي المصري ويتم تنفيذه لدعم القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به. وتتمثل رؤية البنك في أن يكون أكبر ممول في تنمية القطاع الزراعي والصناعات ذات الصلة، وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي في جميع القطاعات الإنتاجية وزيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات الزراعية والحيوانية بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 . https://abe.com.eg

وفيما يتعلق بمجالات وآثار الإقراض الذي يقوم به البنك الزراعي المصري، فإن تنمية القطاع الزراعي تعني توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة ومجالات الإنتاج في القطاع الزراعي وما يتصل به من عمليات التصنيع والتسويق والاستيراد والتصدير، وكذلك مشروعات استصلاح الأراضي واستزراعها لزيادة الرقعة الزراعية.

ويتجلى إسهام الدولة في تفويض البنك الزراعي المصري الذي يقوم بمهام الائتمان الزراعي اللازمة للمزارعين والتعاونيات الزراعية وكافة الجهات التي تقدم الخدمات للقطاع الزراعي. ومما لا شك فيه أن السياسات التي اتبعها البنك الزراعي والقطاعات والأنشطة التي تم بيانها حتى الآن قد ساعدت الاقتصاد المصري على توسيع طاقته الإنتاجية وتحقيق مستوى العمالة اللازمة للقضاء على البطالة، وتحقيق التنمية الزراعية والصناعية التي كان الاقتصاد في حاجة إليها في ذلك الوقت وزيادة معدل الإنتاج القومي. ومما لا شك فيه أن أهداف البنك الزراعي تتماشى مع جهود الدولة لتعزيز التنمية المستدامة والشمول المالي . https://rcssegypt.com

ويمكن توضيح تصنيفات الائتمان الزراعي التي يقدمها البنك الزراعي في الشكل التالي.

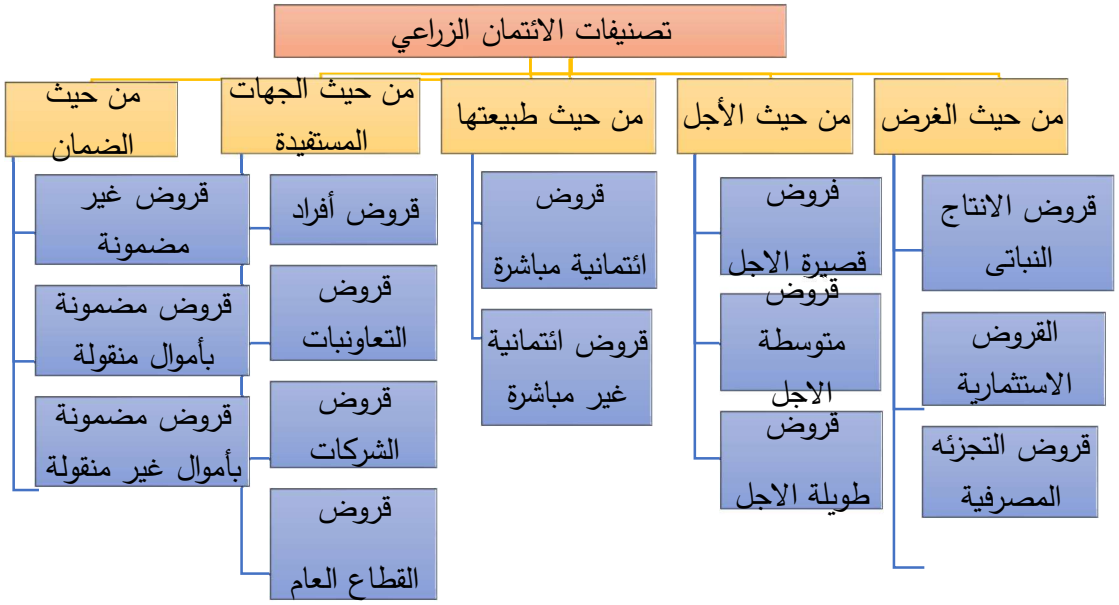

شكل 2: تصنيفات الائتمان الزراعي المصدر: إعداد الباحث – استنادا على نشرات البنك الزراعي المصري (غير منشورة)

ويتبين من الشكل السابق أن تصنيفات الائتمان الزراعي تنقسم من حيث الغرض، والأجل، وطبيعتها، الجهات المستفيدة، والضمانات .

وتلعب أيضا البنوك التجارية دورًا رئيسيًا في دعم القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. كما أنها توفر مجموعة من الخدمات، بما في ذلك الإقراض الزراعي، والتكنولوجيا المالية، والمشورة المالية، والتأمين الزراعي، والتدريب والتعليم الماليين، والشراكات والتعاون، والابتكار المالي، والاستدامة البيئية، والاجتماعية.0 وقد أدى الائتمان الزراعي الذي تقدمه البنوك التجارية للمزارعين والأعمال التجارية الزراعية إلى زيادة الإنتاج والاستثمار، وزيادة النشاط الزراعي والاستثمار وزيادة فرص العمل في القطاع الزراعي. كما تم إيلاء الاهتمام لدعم البنية التحتية الزراعية مثل شبكات الري والطرق الريفية، مما زاد من الإنتاجية والكفاءة في القطاع الزراعي وخلق فرص عمل إضافية (Udoka ,2020). ومن خلال تمويل المشروعات الزراعية الجديدة، مثل إنشاء مزارع، ومصانع لتعبئة وفرز المحاصيل، والتي من خلالها تعمل على المساهمة في زيادة الطلب على العملة في القطاع الزراعي (منصة المشروعات الصغيرة https://www.msme.eg).

وتعد مبادرات البنك المركزي المصري للبنك الزراعي المصري من العناصر المهمة التي تؤثر على المزارعين والقطاع الزراعي بشكل عام. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز القدرة التنافسية للمزارعين وتطوير القطاع الزراعي في مصر، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الإنتاجية، وتطوير سلاسل الإمداد، وتحفيز الاستثمارات، وتطوير المهارات (موقع بنوك 24، www.bnok24.com).

كما يساهم البنك المركزي لحل مشكلة العملاء المتعثرين وتخفيف أعباء السداد وتخفيف أعباء المعيشة على المواطنين الذين يواجهون موجة التضخم الحالية، حيث سعى البنك المركزي لحل مشكلة التعثر في القطاع الزراعي وضمان إعادة إدماجه في دائرة النشاط الاقتصادي فأطلق العديد من المبادرات لتخفيف العبء عن صغار المزارعين والفلاحين والأشخاص الطبيعيين المتعثرين https://www.cbe.org.eg/

4. التوظف ومحدداته: نستعرض في هذا الجزء مفهوم وأنواع التوظف وأهميته في القطاع الزراعي واهم محدداته.

1.4. مفهوم وأنواع التوظف في القطاع الزراعي:

تعرّف العمالة الزراعية بأنها العملية التي يتم من خلالها استقدام العمال وتوظيفهم في القطاع الزراعي. وتشمل أنواع العمالة الزراعية جميع الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الزراعي، ويمكن توضيح أنواع العمالة بالجدول التالي.

جدول 1: أنواع العمالة الزراعية

1- العمال في الحقول	2- العمالة العاملة بالثروة الحيوانية الماشية
3- العمالة الزراعية بالمحميات	4- العاملون في التجهيز الزراعي والتصنيع الزراعي
5- العمالة الفنية والاستشارية	6- العمالة في قطاع المبيعات والتسويق
7- العاملون في مجال مكافحة الآفات	8- العمال الذين يعملون في إدارة المزارع.
9- العاملون في مجال علوم التربة والنبات.	10- العمالة الفنية بالهندسة الزراعية
11- العاملون في قطاع الآلات الزراعية	

المصدر: إعداد الباحث استنادا على دراسات سابقة (أبوطالب،2011؛ محمد، وآخرون،2018؛ الوكيل ،2019)

ويعتبر التوظف للعمالة الزراعية من العوامل الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية للدور الذي تلعبه في توفير الغذاء، وتنمية الاقتصاد المحلي، ودعم الاستدامة البيئية، وتطوير المهارات، وتعزيز التوازن الاجتماعي، وزيادة الإنتاجية (عبد الموجود، وآخرون،2021).

ويتسم سوق العمل الزراعي بالعديد من أوجه السمات والقصور التي تؤثر على كفاءته وفعاليته. فأوجه السمات تتمثل في تنوع الأنشطة الزراعية، والتباين الموسمي، والعمالة غير الرسمية، والاستخدام المحدود للتكنولوجيا.

وتتمثل أوجه القصور في السوق الزراعي المصري في نقص التدريب والمؤهلات، والأجور المنخفضة، والاعتماد على العمالة المهاجرة، وضعف السياسات الحكومية

(Allwell ,2018 ؛ عبد الموجود ،2021)

ويمكن توضيح أهداف التوظف في الشكل التالي:

شكل 3: أهداف التوظف الزراعي المصدر: إعداد الباحث استنادا على دراسة سابقة (الفار، وهاشم،2020)

ويتبين من الشكل السابق أن أهداف التوظف الزراعي تعمل على تلبية سوق العمل، وتعزيز الاستدامة الزراعية، وتطوير الزراعة الخضرية والعصرية، الابتكار والبحث العلمي، وتوفير فرص عمل، تعزيز الأمن الغذائي.

2.4. محددات التوظف:

وتشير محددات التوظف للعوامل التي تؤثر على قدرة الأفراد للحصول على الوظائف، وتختلف هذه المحددات من قطاع لأخر، وقد تباينت الآراء بشأن أهم تلك المحددات أهمية في التأثير على التوظف في القطاع الزراعي. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية على وجود محددات مهمة للتوظف في القطاع الزراعي والتي تشمل كالائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري، والبنوك التجارية، الاستثمار الإجمالي الزراعي، الناتج الزراعي المحلي الإجمالي، الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، العمالة الزراعية في السنة السابقة) والتي يعتبرها العديد من الاقتصادين من اهم المحددات الهامة للتوظف في القطاع الزراعي (الشاطر، عبد الفتاح، 2015؛ هاشم، وآخرون،2022) وسوف نلقى الضوء على اهم المحددات كالاتي:

1- **الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري، والبنوك التجارية:** يعد أحد أهم محددات التوظف. وتتمثل مهمة البنك الزراعي المصري، والبنوك التجارية في إضافة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الشمول المالي ودعم تنمية القطاع الزراعي. ومن خلال تمويل أنشطة مختلفة للتنمية الزراعية والريفية، وتمويل متناهي الصغر ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد اختلفت أراء الاقتصاديين بشأن العلاقة بين الائتمان الزراعي الممنوح من البنك الزراعي والبنوك التجارية، حيث تباينت نتائج الدراسات، فعلى الرغم أن البعض أظهر وجود اثر معنوي طردي ، والأخر وجود اثر معنوي عكسي ، والبعض الأخر يرى أن له تأثير غير معنوي ، ولاشك انه مع وجود اثر عكسي للائتمان الزراعي الممنوح على التوظف ، الأمر الذى يحتاج الى دراسة دقيقه وتحليلات ، وبذل كل الجهود للوصول للتخطيط الائتماني الجيد الذى يؤثر على خلق التوظف والحد من البطالة(ربيع ،عليوه،2019) .

2- **الناتج الزراعي المحلي الإجمالي:** يعد أحد أهم محددات التوظف، فهو مؤشر اقتصادي لتقدير أداء القطاع الزراعي. ومما لا شك فيه أن التوسع في زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة التوظف، حيث ينطوي الإنتاج الزراعي على توظيف عمالة في مختلف مجالات الزراعة، مثل زراعة المحاصيل والحصاد والتجهيز والتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية. وقد اختلفت أراء الاقتصاديين في العلاقة بين الناتج الزراعي المحلي الإجمالي والتوظف، حيث تباينت نتائج الدراسات، فعلى الرغم أن البعض أظهر وجود أثر معنوي طردي، والأخر وجود اثر معنوي عكسي، والبعض الأخر يرى أن له تأثير غير معنوي، ولاشك انه مع وجود اثر عكسي للناتج الزراعي المحلي الإجمالي على التوظف، الأمر الذى يحتاج الى دراسة دقيقه وتحليلات، وبذل كل الجهود للوصول للناتج الزراعي المحلى الإجمالي الذى يؤثر على التوظف والحد من البطالة (الشاطر، 2015؛ الوكيل،2019؛ جبريل ،2021).

3- **الاستثمار الإجمالي الزراعي:** يعد أيضا أحد أهم محددات التوظف، وأهم المؤشرات الاقتصادية لتقدير أداء القطاع الزراعي. حيث يلعب الاستثمار دوراً هاماً في إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني. فالاستثمار هو أحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية الزراعية في مصر، وأحد أهم العوامل في إحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد المصري. ويعد الاستثمار أحد الركائز الرئيسية لزيادة الإنتاج والدخل وخلق فرص العمل وهو أحد محددات مسارات النمو في البلدان النامية. وقد تباينت أراء الاقتصاديين في العلاقة بين الاستثمار الإجمالي الزراعي والتوظف، حيث تباينت نتائج الدراسات، فعلى الرغم أن البعض أظهر وجود أثر معنوي طردي، والأخر وجود أثر معنوي عكسي، والبعض الأخر يرى أن له تأثير غير معنوي، ولا شك انه مع وجود أثر عكسي للاستثمار الزراعي المحلي الإجمالي على التوظف الأمر الذي يحتاج الى دراسة دقيقه وتحليلات، وبذل كل الجهود للوصول للاستثمار الإجمالي الزراعي الذي يؤثر على التوظف والحد من البطالة (محمد، وآخرون،2016؛ عبد المجيد، 2020).

4- **الصادرات الزراعية:** تعد أحد أهم محددات التوظف، وبالتالي فهي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية اللازمة لاستيراد التكنولوجيا اللازمة لتحديث جميع القطاعات. فالصادرات الزراعية هي محرك النمو الاقتصادي الزراعي. وان زيادة الطلب الخارجي على الصادرات الزراعية يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وزيادة الاستثمار، وزيادة التوظف والحد من البطالة وفي نهاية المطاف زيادة الدخل، مما يؤدي في دورة مستمرة إلى زيادة الطلب، وتعزيز الإنتاج الزراعي، وتسريع النمو الاقتصادي الزراعي وزيادة الربحية، وقد تباينت أراء الاقتصاديين في العلاقة بين الصادرات الزراعية والتوظف، حيث تباينت نتائج الدراسات ، فعلى الرغم أن البعض أظهر وجود اثر معنوي طردي ، والأخر وجود اثر معنوي عكسي، والبعض الأخر يرى أن له تأثير غير معنوي ، ولا شك انه مع وجود اثر عكسي للاستثمار الزراعي المحلي الإجمالي على

التوظف الأمر الذى يحتاج الى دراسة دقيقه وتحليلات، وبذل كل الجهود للوصول للصادرات الزراعية التي تؤثر على التوظف والحد من البطالة (مصطفى ،2021؛ البكل ،2023).

5- الواردات الزراعية: تعد أحد أهم محددات التوظف، وبالتالي فإن الاعتماد الكبير عليها لها عواقب طويلة الأجل يقلل من القدرة على توسيع الإنتاج المحلي وقد تكون لها آثار سلبية طويلة الأجل على العمالة ، فكلما زادت الواردات الزراعية أدى الى انخفاض التوظف بالقطاع الزراعي، كما تؤثر على البلدان بطرق مختلفة ومنها التأثير على الإنتاج المحلي، ، والأمن الغذائي، والآثار البيئية، وانخفاض جودة المنتجات، وقد تباينت أراء الاقتصاديين في العلاقة بين الواردات الزراعية والتوظف، حيث تباينت نتائج الدراسات، فعلى الرغم أن البعض أظهر وجود اثر معنوي طردي ، والأخر وجود اثر معنوي عكسي ، والبعض الأخر يرى أن له تأثير غير معنوي ، ولا شك أن مع وجود اثر عكسي للواردات الزراعية على التوظف الأمر الذى يحتاج الى دراسة دقيقه وتحليلات، وبذل كل الجهود للوصول للواردات الزراعية التي تؤثر على التوظف والحد من البطالة (Mwangi, et al , 2020).

6- (العمالة الزراعية في السنة السابقة): يعد التوظف في السنوات السابقة من محددات التوظف الهامة ، ومؤشر اقتصادي لتقدير أداء القطاع الزراعي ، حيث يوثر التوظف الزراعي في السنوات السابقة على التوظف الحالي بعدة طرق منها توافر المهارات، من خلال العمالة الذين اكتسبوا مهارات أو خبرات في السنوات السابقة غالبا ما تكون اكثر كفاءة ،وأيضا مما يسهل عليهم على وظائف جديدة في نفس القطاع وقد تباينت أراء الاقتصاديين في العلاقة بين التوظف في السنوات السابقة والتوظف، حيث تباينت نتائج الدراسات ، فعلى الرغم أن البعض أظهر وجود اثر معنوي طردي ، والأخر وجود اثر معنوي عكسي ، والبعض الأخر يرى أن له تأثير غير معنوي ، ولا شك انه مع وجود اثر عكسي للعمالة الزراعية في السنة السابقة على التوظف الأمر الذى يحتاج الى دراسة دقيقه وتحليلات، وبذل كل الجهود للوصول للعمالة الزراعية في السنة السابقة الذى يؤثر على التوظف والحد من البطالة

5. النموذج المقترح ونتائجه العملية نستعرض في هذا الجزء مؤشرات ومحددات التوظف الزراعي في الاقتصاد المصري، والنموذج المستخدم ونتائجه العملية.

1.5. مؤشرات ومحددات التوظف في القطاع الزراعي المصري بيانيا:

مما لا شك فيه، يعد معدل النمو السنوي للعمالة الزراعية، ونسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية من أهم مؤشرات التوظف في القطاع الزراعي وسوف نستعرض بالأشكال البيانية معدل النمو السنوي للعمالة الزراعية، ونسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية كما يلي:

أولا معدل النمو السنوي للعمالة الزراعية:

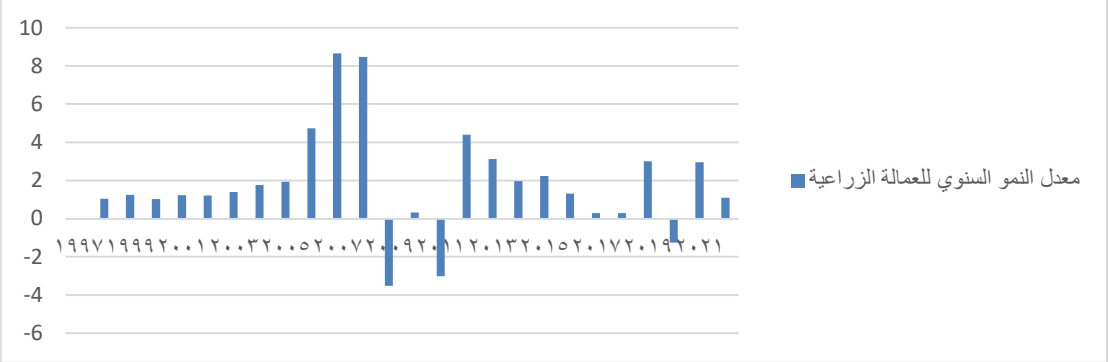

شكل 4:المصدر: إعداد الباحث استنادا على نشرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (أعداد متفرقة).

الشكل رقم (4) يبين أن معدل النمو السنوي للعمالة الزراعية بلغ حوالي 1.05% عام 1998 ثم تذبذبت النسبة بين الارتفاع والانخفاض بين عام 1999: عام 2008 لتصل الى 8.66%، ثم أخذت النسبة في الانخفاض الى 8.47% عام 2009 ثم تذبذبت النسبة بين الارتفاع والانخفاض بين عام 2010: عام 2021 بمعدلات ضئيلة لتصل النسبة 2.95%، وبلغ أدنى معدل نمو بلغ -1.25 في عام 2020 حتى وصلت عام 2022 لأدنى معدل نمو بنسبة 1.09%.

ثانيا نصيب العمالة الزراعية من العمالة الكلية:

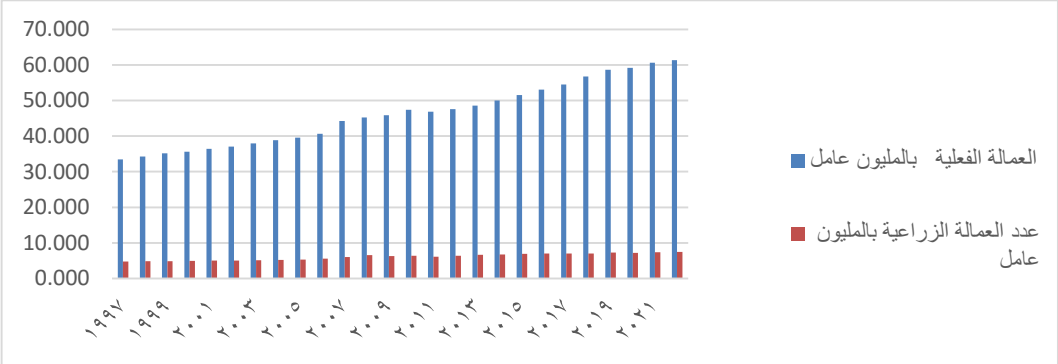

شكل 5: المصدر: إعداد الباحث استنادا على نشرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (أعداد متفرقة).

الشكل رقم (5) يبين أن نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية بلغت حوالي 14% عام 1997 ثم أخذت النسبة في الانخفاض الى 13% عام 2004 ثم تذبذبت النسبة بين الارتفاع والانخفاض بين عام 2005: عام 2014 بمعدلات ضئيلة لتصل النسبة في المتوسط الى 13% حتى بدأت في الانخفاض من عام 2015 بنسبة حوالي 13% حتى وصلت عام 2022 لأدنى مستوى بنسبة 12%. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى عدة أسباب يمكن توضيحها بالشكل التالي.

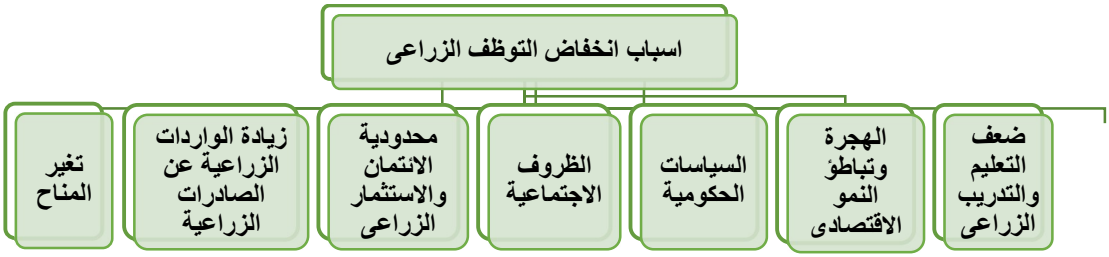

شكل 6: المصدر: من إعداد الباحث.

ويتبين من الشكل السابق إن من أسباب انخفاض التوظف الزراعي ضعف التعليم والتدريب الزراعي، الهجرة وتباطؤ النمو الاقتصادي، السياسات الحكومية، الظروف الاجتماعية، محدودية الائتمان والاستثمار الزراعي، زيادة الواردات الزراعية عن الصادرات الزراعية ، وتغير المناخ .

ثانيا أثر محددات التوظف على التوظف في القطاع الزراعي بيانيا:

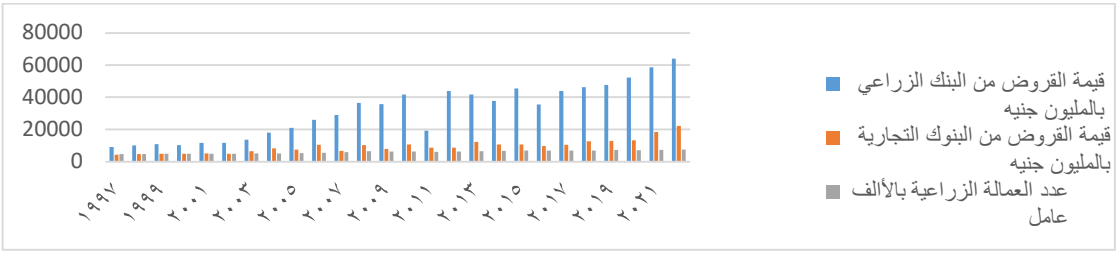

شكل 7: المصدر: إعداد الباحث– استنادا على نشرات البنك المركزي المصري (أعداد متفرقه)

ونستخلص من الشكل السابق ما يلي: أن الائتمان الممنوح من البنك الزراعي يمثل حوالي 70% من إجمالي الائتمان الزراعي الممنوح للقطاع الزراعي، وأيضا تمثل الائتمان الزراعي الممنوح من البنوك التجارية حوالي 30% من إجمالي الائتمان الزراعي الممنوح للقطاع الزراعي. وهذا وان دل على أن البنك الزراعي المصري بلا شك أحد أهم المؤسسات التنموية للأنشطة الزراعية في مصر. كما تبين أن العلاقة طردية بين الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من البنك الزراعي، والبنوك التجارية والعمالة الزراعية ، فكلما زاد حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من مصادره المختلفة زاد عدد العمالة والعكس صحيح، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، وبعض الأدبيات الاقتصادية، و لكن بمقارنة حجم الائتمان الزراعي الممنوح من البنك الزراعي والبنوك التجارية مع حجم العمالة الزراعية من بداية الفترة ونهايتها نجد أن حجم العمالة الزراعية منخفض مقارنتا بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي ، وهذا يدل على عدم فاعلية الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي على زيادة التوظف بالقطاع.

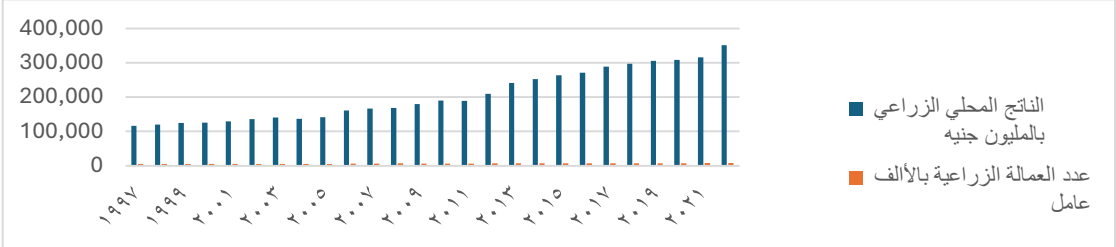

شكل 8: المصدر: إعداد الباحث استنادا–على نشرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (أعداد متفرقه)

ونستخلص من الشكل السابق ما يلي: أن بالرغم من التوسع في زيادة الإنتاج الزراعي لا يتواجد أثر على التوظف، حيث ينطوي زيادة الإنتاج الزراعي على توظيف عمالة في كافة مختلف المجالات الزراعية، ويتبين أيضا أن كلما زاد حجم الناتج الزراعي المحلى الإجمالي لم تزد عدد العمالة، مما يدل على ضعف القطاع الزراعي على زيادة التوظف بالقطاع بالرغم من زيادة الناتج الزراعي المحلى الإجمالي.

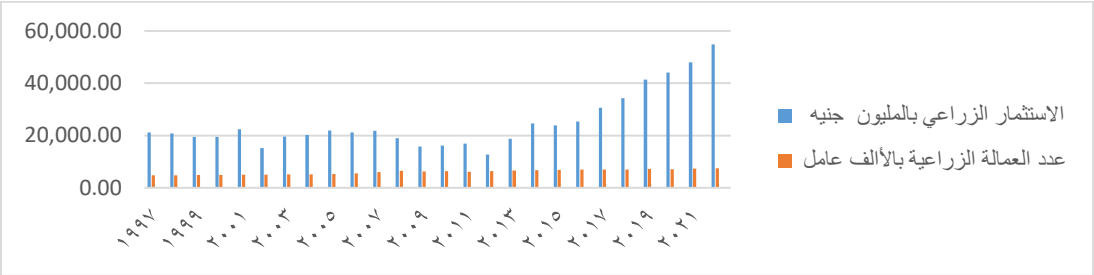

شكل 9: المصدر: إعداد الباحث استنادا–على نشرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (أعداد متفرقه)

ونستخلص من الشكل السابق ما يلي: إن زيادة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية والتكنولوجيا الزراعية يزيد من إنتاجية العمالة الزراعية، ويوفر المزيد من فرص العمل في القطاع الزراعي ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمالة الزراعية، ارتفاع الإنتاجية والأجور في القطاع الزراعي مما يجذب العمالة ويحد من الهجرة الريفية وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، والآراء الاقتصادية. وبمقارنة الاستثمار الزراعي الإجمالي مع حجم العمالة الزراعية يتبين أن حجم العمالة الزراعية للعمالة منخفض مقارنتا بحجم الاستثمار الزراعي الإجمالي، مما يدل على ضعف القطاع الزراعي على زيادة التوظف بالقطاع بالرغم من زيادة الاستثمار الزراعي الإجمالي.

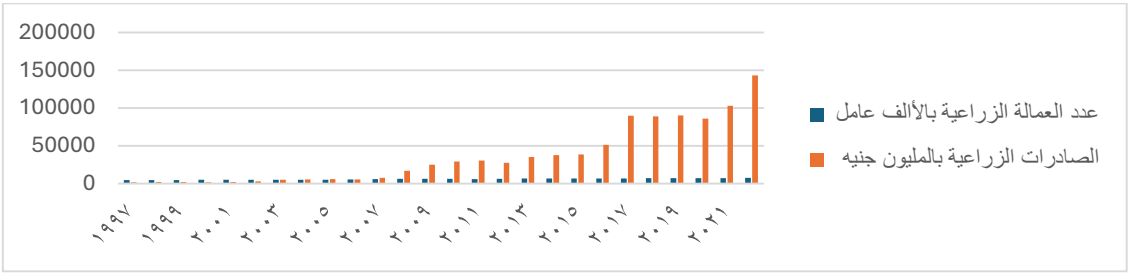

شكل 10: المصدر: إعداد الباحث استنادا–على نشرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (أعداد متفرقه)

ونستخلص من الشكل السابق ما يلي: إن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وزيادة الاستثمار، وزيادة وخلق العمالة والحد من البطالة. وفي نهاية المطاف زيادة الدخل، مما يؤدي الى دورة مستمرة لتعزيز الإنتاج الزراعي، وتسريع النمو الاقتصادي الزراعي وزيادة الربحية، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، والأدبيات الاقتصادية، ولكن بمقارنة حجم الصادرات الزراعية من بداية الفترة ونهايتها نجد أنها في تزايد مستمر لتصل وبالمقارنة مع حجم العمالة الزراعية يتبين أن حجم العمالة الزراعية للعمالة منخفض

مقارنتا بحجم الصادرات الزراعية، مما يدل على ضعف القطاع الزراعي على زيادة التوظف بالقطاع بالرغم من زيادة الصادرات الزراعية.

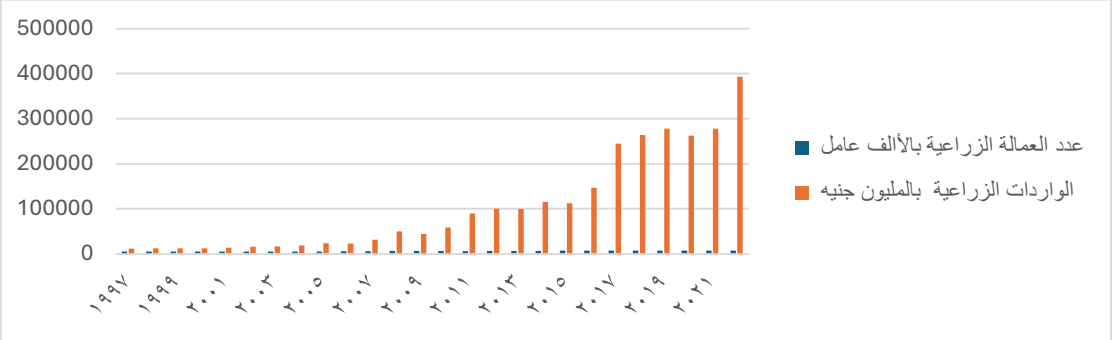

شكل 11: المصدر: إعداد الباحث استنادا–على نشرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (أعداد متفرقه)

ونستخلص من الشكل السابق ما يلي: أن الواردات الزراعية تستخدم لتلبية الطلب المحلى على المنتجات الزراعية التي لا يمكن إنتاجها محليا بكفاءة، أو لسد العجز من المنتجات الزراعية المحلية، وتؤثر أيضا على خفض الأسعار مما قد يؤثر سلبا على المزارعين المحليين ويجعل من الصعب عليهم المنافسة، مما يعمل على انخفاض الطلب على العمالة الزراعية، انخفاض الإنتاجية والأجور في القطاع الزراعي مما يزيد من الهجرة الريفية، وقد تباينت الآراء الاقتصادية في علاقة الواردات الزراعية بالتوظف ، فالبعض اظهر وجود اثر معنوي عكسي والبعض يرى وجود اثر معنوي طرى أو غير معنوي ، لكن بمقارنة حجم الواردات الزراعية من بداية الفترة ونهايتها نجد أنها في تزايد مستمر ، وبالمقارنة مع حجم العمالة الزراعية يتبين أنها منخفض مقارنتا بحجم الواردات الزراعية .

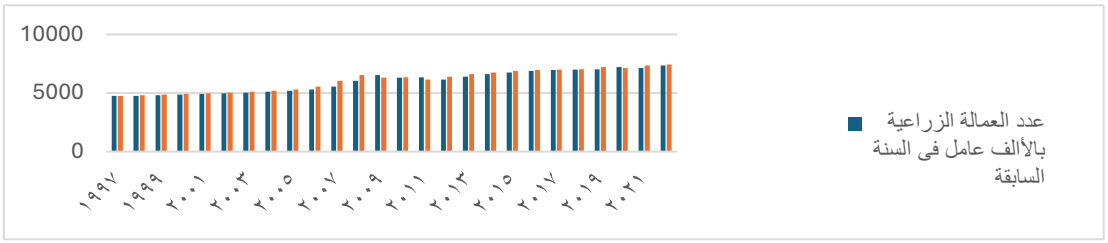

شكل 12: المصدر: إعداد الباحث استنادا على نشرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (أعداد متفرقه)

ونستخلص من الشكل السابق ما يلي: يعد عدد العمالة الزراعية في السنة السابقة أكثر تأثيرا على التوظف الحالي بعدة طرق منها توافر المهارات، من خلال العمالة الذين اكتسبوا مهارات أو خبرات في السنوات السابقة، وتبين من الشكل وجود علاقة طردية بين عدد العمالة الزراعية في السنة السابقة وعدد العمالة الزراعية .

2.5. النموذج المقترح:

1.2.5. قياس متغيرات البحث:

سوف نتناول النموذج الطريقة والإجراءات المستخدمة التي اعتمد عليها البحث ، واستناداً إلى الدراسات السابقة وتحقيقاً لهدف البحث الرئيسي المتمثل في دراسة أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظيف في القطاع الزراعي المصري، واعتمد الباحث على النموذج التالي و الذي يتضمن عدة متغيرات مستقلة تشمل الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري Credit 1 ،الائتمان الممنوح من البنوك التجارية Credit 2 ومتغيرات رقابية أخرى هامة تشمل الناتج المحلي الزراعي GDPa، الاستثمار الزراعي INVa، الصادرات الزراعية EXPa ،والواردات الزراعية IMPa. ويتمثل المتغير التابع في التوظف بالقطاع الزراعي EMPa وفى ضوء الدراسات السابقة، وتحقيقا لهدف البحث الأساسي لدراسة " أثر الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري على التوظف في القطاع الزراعي " يكون النموذج المقترح كالآتي:

$$EMPa_n = a + Credit1_n + Credit2_n + GDPa_2 + INVa_n + EXPa_n + IMPa_n + EMPa_n\ (-1)$$

المتغيرات المستقلة

- الائتمان الزراعي الحقيقي من البنك الزراعي المصري Credit 1
- الائتمان الزراعي الحقيقي من البنوك التجارية Credit 2
- الاستثمار الزراعي الحقيقي INVa
- الناتج المحلي الزراعي GDPa
- الصادرات الزراعية EXPa
- الواردات الزراعية IMPa
- عدد العمالة الزراعية في السنة السابقة EMPa (−1)

المتغير التابع

●التوظف بالقطاع الزراعي EMPa – (عدد العمالة بالقطاع الزراعي)

3.5. الأساليب القياسية المستخدمة: يعتمد الباحث على عدة أساليب قياسية لتحقيق أهداف البحث كما يلي:

1.3.5. اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية: (اختبارات جذر الوحدة Unit Roots Tests) يُشار إليه أيضًا باسم اختبار ثبات للسلاسل الزمنية المستخدمة، وهو أداة إحصائية تُستخدم عند تحليل للسلاسل الزمنية لتحديد ما إذا كانت تحتوي على جذر وحدة، ويشير إلى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة أو غير ثابتة، ولتجنب مشكلة الانحدار الزائف Spurious regression ،ولعل أحد اشهر هذه الاختبارات اختبار ديكي –فولدر (Dickey & Fuller,1979) وبناءً عليه قام Said & Dickey,1984 بتوسعة هذا الاختبار وأُطلق عليه ديكي–فولر الموسع

ADF (Augmented Dickey –Fuller) (Asteriou &Holl,2007؛) .

2.3.5. مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج: وهي مصفوفة توضح الارتباطات بين كل متغير في مجموعة البيانات، مع الإشارة إلى ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض أو عن المتغير التابع، وتحديد أي منها مرتبط ارتباطًا ضعيفًا أو غير مرتبط.. يسهّل الجزء الرئيسي من مصفوفة الارتباط قراءة وفهم الأنماط التي تتنبأ بما سيحدث في المستقبل بحيث يمكن اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على البيانات، وغالباً ما يستخدم هذا التحليل بالاقتران مع أنواع أخرى من التحليل الإحصائي.

3.3.5. الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لمعالجة بيانات البحث، وذلك للتوصل الى ما يلي:

ا- **معاملات الانحدارCoefficients Regression:** وذلك لتحديد معنوية العلاقة بين كل من المتغيرات المستقل والمتغير التابعة.

ب- **معامل التحديد R_2:** يشرح هذا المعامل القدرة التنبؤية التي تفسر نسبة التغير الكلي في المتغير التابع الذي تفسره المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار.

ج- **اختبار(T) "T-TEST"**: وذلك لاختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة وقدرته على تفسير التباين في المتغير التابع، وذلك لاختبار فرضيات البحث.

د-**اختبار(F) "T-TEST"**: وذلك لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار، أي القوة التفسيرية لجميع المتغيرات المستقلة مجتمعة، وذلك لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

4.5. النتائج العملية للنموذج المستخدم: يمكن إيضاح النتائج كما يلي:

1.4.5. نتائج اختبارات جذر الوحدة – لكل متغيرات النموذج كما يوضحها الجدول التالي.

Table 13: Results of Unit Root Tests (Variables in Level& Frist Difference

Variables	Variable in Frist Difference		
	ADF Test		Stationary Status
	Level	Frist Difference	
EMPa	-0.475 (0.8804)	-4.286 (0.002) **	Stationary in Frist Difference
EMPa (-1)	-0.253 (0.918)	-4.215 (0) ***	Stationary in Frist Difference
RGDPa	-1.237 (0.641)	-3.622 (0.013) **	Stationary in Frist Difference
RINVa	-1.928 (0.314)	-5.693 (0) ***	Stationary in Frist Difference
RCRa1	-3.428 (0.019)	-5.689 (0) ***	Stationary in Frist Difference
RCRa2	-1.524 (0.504)	-10.250 (0) ***	Stationary in Frist Difference
REXPa	3.170 (1.000)	-3.303 (0.028) **	Stationary in Frist Difference
RIMPa	- 0.919 (0.763)	-2.907 (0.05) **	Stationary in Frist Difference

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي EViews.

تمثل القيم بين الأقواس احتمالات قيم ت المحسوبة وقد تم حساب الاستقرار بافتراض وجود تقاطع للمعادلة. *** تشير إلى شدة الدلالة الإحصائية عند احتمال 1%، و ** تشير إلى الدلالة الإحصائية عند احتمال 5%.

وبمراجعة نتائج اختبارات جذر الوحدة يتضح لنا نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة في الفروق الأولى عند مستوي معنوية 1% أو 5%، بينما كانت غير مستقرة في المستويات الأصلية.

2.4.5. نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة – Descriptive Statistics.

Table 14: Descriptive Statistics for Variables

Variables	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
EMPa (-1)	26	4750000.0	7340000.0	5990769.231	917692.423
RGDP a	26	164514.263	287793.842	229586.536	36904.973
RINV a	26	10822.944	50443.920	29397.010	11462.538
RCRa1	26	16838.322	42975.049	32074.549	7028.843
RCRa2	26	7346.340	14770.832	10378.250	1783.794
REXP a	26	3390.505	75276.8987	28972.618	25470.005
RIMP a	26	27756.768	215033.715	87364.626	68957.613
EMPa	26	4750000.0	7420000.0	6093461.538	922669.788
Valid N (listwise)	26				

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

يتضح من خلال جدول (14) لنتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في النموذج انه لا يوجد قيم متطرفة لتلك المتغيرات.

3.4.5. نتائج مصفوفة الارتباط –.

Table15: Correlation Matrix for Variables in the used Model

Variable	RIMPa	RCRa2	RCRa1	RINV a	RGDP a	EMPa (-1)	EXPa
RIMPa	1.000						
RCRa2	.273	1.000					
RCRa1	.103	-.395	1.000				
RINV a	-.115	-.207	.255	1.000			
RGDP a	-.093	.026	-.176	-.649	1.000		
EMPa (-1)	.110	.301	-.240	.113	.476	1.000	
REXP a	-.888	-.334	-.054	-.025	-.057	-.525	1.000

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي EViews.

ويشير الجدول رقم (15) أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة جاءت منخفضة، فلم تتعد 0.6 في كل المتغيرات، مما يقلل من احتمال وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد باستثناء الصادرات الزراعية والواردات لوجود ارتباط بينهما في الميزان التجاري الزراعي. كما جاءت إشارة معاملات التوظف والائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري متوافقة مع التحليل النظري.

4.4.5. أثر أبعاد محددات التوظف على التوظف في القطاع الزراعي المصري:

Table 16: The impact of the dimensions of employment determinants on employment in the agricultural sector

Variables		تقدير المربعات الصغرى		
		B	T	Sig.t
RCRa1	(1)	15.038	2.694	.015
RIMPa	(2)	8.298	2.962	.008
EMPa (-1)	(3)	.972	6.016	.000
REXPa	(4)	-25.056	2.675	.015
R^2 = .984	**R = .992**	**F =161.014**	**Sig. f =.000**	

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لنتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق الاتي:

1- ثبوت المعنوية يبن كل من (الائتمان الزراعي الممنوح من البنك الزراعي، والواردات الزراعية، الصادرات الزراعية، وعدد العمالة الزراعية للسنة السابقة) كمتغيرات مستقلة على التوظف كمتغير تابع حيث بلغت قيمة B للمتغيرات على التوالي 15,038، 8,298، 0,972، -25.056 بمستوى معنوية $\alpha \leq$ 0.01. وعدم ثبوت المعنوية بين كل من (الائتمان الزراعي الممنوح من البنوك التجارية، الناتج المحلى الإجمالي الزراعي، الاستثمار الإجمالي الزراعي) حيث بلغت قيمة B للمتغيرات على التوالي 21.648، -0.732، -4.129 وهي أكبر من مستوى المعنوية $\alpha \leq$ 0.01.

2- أن قيمة R^2 قد وصلت الى (0.984) ويعنى ذلك أن النموذج المستخدم فسر 98.4% من التغيرات في التوظف بالقطاع الزراعي، أما النسبة المتبقية (1.6%) ترجع لعوامل أخرى بخلاف المتغيرات السابقة.

3-معامل التحديد المصحح Adjusted R square كان 0.992 وقيمته قريبة جدا من معامل التحديد R^2 مما يدل عبى جودة النموذج المستخدم، وعدم وجود ارتفاع وهمى في معامل التحديد الأصلي، وان المتغيرات المستقلة كان ذات أثر جميعا في التأثير على التوظف بالقطاع الزراعي باستثناء الائتمان الممنوح من البنوك التجارية، الاستثمار الزراعي الإجمالي، الناتج المحلى الإجمالي الزراعي.

4-وجود أثر معنوي طردي لتأثير أبعاد الائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري (كمتغير مستقل) على التوظف في القطاع الزراعي المصري (كمتغير تابع) حيث ظهرت قيم قيمة β (15.038) وقيمة (.015) Sig .t وبإشارات موجبة، مما يشير الى طردية العلاقة " بين المتغيرين والتي تعنى أن زيادة الائتمان الزراعي الحقيقي الممنوح من البنك الزراعي يؤدي الى التوظف في القطاع الزراعي المصري وهو ما يوكد صحة الفرض الأول.

5-وجود اثر معنوي طردي لتأثير أبعاد الواردات الزراعية (كمتغير مستقل) على التوظف في القطاع الزراعي المصري (كمتغير تابع) حيث ظهرت قيم قيمة (8.298) β وقيمة (0.008) Sig.t وبإشارات موجبة، مما

يشير الى طردية العلاقة " بين المتغيرين والتي تعنى أن زيادة الواردات الزراعية تودي الى زيادة التوظف في القطاع الزراعي المصري، وذلك يمكن تفسيره الى حدوث تأثيرات إيجابية للواردات مثل توسيع السوق حيث قد تؤدى الواردات الى زيادة استهلاك المنتجات الزراعية، مما يحفز المزارعين على زيادة الإنتاج وتوظيف المزيد من العمالة، وقد تشجع المزارعين المحلين على تحسين جودة المنتجات وتقديم تنوع اكبر مما يتطلب المزيد من العمالة، وقد تحقق الواردات فرص عمل في مجالات أخرى مثل الفرز و التغليف والتعبئة والتوزيع. وهو ما يوكد صحة الفرض الثاني.

6-وجود أثر معنوي طردي لتأثير أبعاد العمالة الزراعية في السنة السابقة (كمتغير مستقل) على التوظف في القطاع الزراعي المصري (كمتغير تابع) حيث ظهرت قيم قيمة (.972) β وقيمة (0.000) Sig.t وبإشارات موجبة، مما يشير الى طردية العلاقة " بين المتغيرين والتي تعنى أن العمالة الزراعية في السنة السابقة لها تأثير إيجابي على التوظف الحالي بعدة طرق منها توافر المهارات، من خلال العمالة الذين اكتسبوا مهارات أو خبرات في السنوات السابقة وهو ما يوكد صحة الفرض الثاني.

7-وجود أثر معنوي عكسي لتأثير أبعاد الصادرات الزراعية (كمتغير مستقل) على التوظف في القطاع الزراعي المصري (كمتغير تابع) حيث ظهرت قيم قيمة β سالبة (25.056-) وقيمة Sig.t (.015)، مما يشير الى عكسية العلاقة " بين المتغيرين والتي تعنى أن زيادة الصادرات الزراعية تودي الى خفض التوظف في القطاع الزراعي المصري، ويمكن تفسير ذلك عندما يرتفع الطلب على الصادرات، يلجا المنتجين الزراعيين الى استخدام التكنولوجيا وهذا يؤدى الى تقليص العمالة وهو ما يوكد صحة الفرض الثاني.

8-وجود أثر غير معنوي طردي لتأثير أبعاد الائتمان الزراعي الحقيقي الممنوح من البنوك التجارية كمتغير مستقل على التوظف في القطاع الزراعي المصري (كمتغير تابع) حيث ظهرت قيم قيمة β (21.648) وقيمة Sig.t (.329) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.01 ≤α، وقد يمكن تفسير ذلك انه من خلال الائتمان الزراعي من البنوك التجارية، يمكن المزارعين على الاستثمار في المعدات واستخدام التكنولوجيا الحديثة مما يقلل الحاجة الى العمالة التقليدية.

9-وجود أثر غير معنوي عكسي لتأثير أبعاد الاستثمار الزراعي الحقيقي كمتغير مستقل على التوظف في القطاع الزراعي المصري (كمتغير تابع) حيث ظهرت قيم قيمة سالبة β (4.129-) وقيمة Sig.t (.527) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.01 ≤α، وقد يرجع ذلك للتغيرات في السياسات الزراعية التي تؤدى لتشجيع الاستثمار فيها والتي تعتمد على الآلات والتكنولوجيا الحديثة وإحلال العمالة التقليدية، مما يقلل من الاعتماد على العمالة الزراعية.

10-وجود أثر غير معنوي عكسي لتأثير أبعاد الناتج الزراعي المحلى الإجمالي كمتغير مستقل على التوظف في القطاع الزراعي المصري (كمتغير تابع) حيث ظهرت قيم قيمة سالبة β (-.732) وقيمة Sig.t (.527)

وهي أكبر من مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.01$، وقد يرجع ذلك الى وجود بطالة مقنعة، أن الزيادة في الإنتاج الزراعي ناتجة عن التحسينات في التكنولوجيا وأساليب الزراعة، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الاعتماد على العمالة.

11-وفيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة المؤثرة حسب أهميتها على التوظف بالقطاع الزراعي المصري وفقا للنتائج الواردة من النموذج المستخدم، نجد أن إثر المتغيرات يمكن ترتيبها على النحو الاتي من الأكبر الى الأصغر:

قيمة القروض من البنك الزراعي الحقيقية بالمليون جنيهRCRa1 ، الواردات الزراعية الحقيقية بالمليون جنيه RIMP a ، عدد العمالة الزراعي بالسنوات السابقة بالعامل (1-) EMPa ، الصادرات الزراعية الحقيقية بالمليون جنيه REXP a .

6. نتائج وتوصيات البحث ومقترحات بحثية مستقبلية:

1.6. نتائج البحث:

وفيما يلي ومن خلال هذه البحث يمكن إيضاح اهم النتائج على المستوى النظري، وعلى المستوى التطبيقي.

1.1.6. النتائج النظرية:

1- يلعب القطاع الزراعي دورا مهما لتحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل وخاصة في المناطق الريفية، ودعم القطاعات الأخرى، وتحقيق التوازن البيئي. ولكنه يتعرض للعديد من المشاكل التي تمنعه عن أداء دوره المنوط به. مثل لاعتماد على الأساليب التقليدية، تجزئة الملكية الزراعية، محدودية الموارد المائية.

2- ضعف الأطراف المعنية، المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالقطاع الزراعي وفقد دورها، وأصبحت كيانات ضعيفة أو غير موجودة مثل التعاونيات الزراعية، مما يتسبب في ازدواجية وتشابك في قدرات القطاع، وصلاحياته، وأهدافه، وتوجهاته.

3-يلعب الائتمان الزراعي دورا مهما في تحديث الزراعة حيث لم يعد يقتصر على حل مشاكل الائتمان فقط، بل أصبح مسؤول عن تعظيم الإنتاج، وتمويل التقنيات الحديثة، وزيادة دخل المزارع، وزيادة حجم العمالة، والقضاء على البطالة، وتشجيع الأنشطة الريفية لتحقيق التنمية الريفية والاكتفاء الذاتي، وزيادة صادرات المحاصيل.

4-تتمثل مهمة البنك الزراعي المصري في إضافة قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الشمول المالي ودعم تنمية القطاع الزراعي. وتمويل أنواع مختلفة من أنشطة التنمية الزراعية والريفية، بالإضافة إلى التمويل متناهي الصغر ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5- انخفاض حصة القطاع الزراعي من التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية، وذلك قد يكون هذا

بسبب خوف البنوك من تمويل الأنشطة الزراعية بسبب ارتباطها بعوامل مخاطر الائتمان مثل تغير المناخ والتقلبات الحادة في أسعار المدخلات، وعدم الاستقرار في الأسواق الزراعية.

6-تعد جهود البنك المركزي المصري والبنك الزراعي المصري من خلال المبادرات من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل عام على المزارعين والقطاع الزراعي. حيث تهدف هذه المبادرات إلى زيادة القدرة التنافسية للمزارعين، وتطوير القطاع الزراعي في مصر، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل، والحد من البطالة.

7-على الرغم من أهمية القطاع الزراعي المصري، والتي ازدادت أوقات الأزمات، إلا أن عدم وجود استراتيجيات لتحفيز المستثمرين أدت الى انخفاض حصة الاستثمار الإجمالي الزراعي ، مما أدى الى انخفاض المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

8- انخفاض حصة القطاع الزراعي من الصادرات الزراعية بسبب عدم وجود دورة زراعية بشأن زراعة المحاصيل التصديرية التي يزداد الطلب عليها في الأسواق الخارجية، وعدم الوصول للتركيب الأمثل للمحاصيل والتي يزداد الطلب عليها في الأسواق الخارجية. وزيادة الواردات الزراعية لعدم القدرة على التنوع النباتي لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستراتيجية.

9- تلعب أهداف التوظف الزراعي عدة جوانب مهمة، منها زيادة الإنتاجية، وتحسين الأمن الغذائي وضمان توافر الغذاء الكافي والآمن للسكان، وبناء المهارات من خلال تطوير مهارات القائمين على الزراعة، وتعزيز الاستدامة، وخلق فرص العمل من خلال توفير وظائف جديدة في القطاع الزراعي وتساهم هذه الأهداف في تطوير القطاع الزراعي وتحسين حياة المجتمعات المحلية.

10-العمالة الزراعية ليست فقط مهمة لإنتاج الغذاء، بل تلعب أيضاً دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية المستدامة. حيث تساهم بشكل مباشر في إنتاج المحاصيل الغذائية مما يعمل على تأمين احتياجات السكان من الغذاء، وتنمية الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل للكثير من الأشخاص، ودعم الاستدامة البيئية.

11-تعاني القوى البشرية في القطاع الزراعي من قصور وجمود التعليم الزراعي، وذلك لأنهم لا يستطيعون مواكبة الأساليب الحديثة في مجال الزراعة، ويرجع ذلك أيضا إلى ضالة برامج التوعية، والإرشاد الزراعي وضعف الإنفاق الحكومي للبحث العلمي الزراعي والذي يترتب عليه زيادة الإنتاج وإنتاجية العمال الزراعيين

2.2.6. النتائج العملية:

1- قد أكدت نتائج اختبارات جذر الوحدة يتضح لنا نلاحظ أن جميع السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة في الفروق الأولى عند مستوي معنوية 1% أو 5%، بينما كانت غير مستقرة في المستويات الأصلية، وقد أكدت نتائج ومصفوفة الارتباط Correlation Matrix أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة

جاءت منخفضة، فلم تتعد 0.6 في كل المتغيرات، مما يقلل من احتمال وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد باستثناء الصادرات الزراعية والواردات لوجود ارتباط بينهما في الميزان التجاري الزراعي. كما جاءت إشارة معاملات التوظف والائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري متوافقة مع التحليل النظري. وقد أكدت نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد نتائج أهمها وجود أثر معنوي طردي للائتمان الممنوح من البنك الزراعي المصري (بالإضافة الى الواردات الزراعية، العمالة الزراعية في السنة السابقة) كمتغيرات مستقلة على التوظف بالقطاع الزراعي كمتغير تابع، وجود أثر معنوي عكسي للصادرات الزراعية على التوظف بالقطاع الزراعي، كما تواجد أثر غير معنوي للائتمان الممنوح من البنوك التجارية، والاستثمار الإجمالي الزراعي، والناتج الزراعي المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة على التوظف كمتغير تابع ،و أن النموذج المستخدم فسر 98.4% من التغيرات في التوظف بالقطاع الزراعي .

3.6. التوصيات:

في ضوء استعرض الأدبيات الاقتصادية والنتائج العلمية للنماذج يمكن تقديم بعض التوصيات أهمها:

1- إيجاد حلول للمشاكل في القطاع الزراعي من خلال تحسين نظم الري من خلال تطوير تقنيات الري الحديثة مثل الري بالتنقيط لتوفير المياه وزيادة كفاءة استخدامها وتعزيز دعم الأبحاث الزراعية لتطوير أصناف محاصيل مقاومة للآفات والجفاف، تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمزارعين لتعليمهم أساليب الزراعة الحديثة والمستدامة.

2- تحسين البنية التحتية من خلال بناء الطرق والمرافق لتسهيل نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق؛ وتشجيع الزراعة العضوية، والحد من استخدام المبيدات الكيميائية لتحسين الصحة البيئية؛ وتوفير التمويل من خلال إنشاء برامج تمويل ميسرة لمساعدة المزارعين في شراء المدخلات الزراعية، تعزيز التسويق من خلال وضع استراتيجيات تسويق فعالة لزيادة فرص وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الوطنية والدولية0

3- العمل على معالجة مشكلات الائتمان الزراعي وجعله أكثر فاعلية ليعزز قدرة المزارعين على تطوير أعمالهم وزيادة إنتاجيتهم وسهولة الوصول عليه من خلال تبسيط الضمانات، والمتطلبات اللازمة للحصول على الائتمان الزراعي، وخفض سعر الفائدة على القروض الاستثمارية طويلة ومتوسطة الأجل لتشجيع الأفراد على الاقتراض، تقديم خيارات تمويل متنوعة تناسب جميع احتياجات المزارعين.

4- العمل على زيادة الوعي المالي من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمزارعين حول إدارة المال والائتمان، وتحسين التقييم الائتماني، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والمزارعين، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

5- العمل على دعم التكنولوجيا المالية من خلال استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات مالية مبتكرة، مثل

القروض الرقمية والموبايل بنك، وتوفير معلومات سوقية من خلال تزويد المزارعين بمعلومات دقيقة حول الأسعار والأسواق لمساعدتهم في اتخاذ قرارات مالية أفضل.

6- زيادة الشفافية من خلال نشر معلومات واضحة عن المبادرات المالية لتعزيز ثقة المستثمرين والجمهور، وتوفير برامج ائتمان ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ووضع امتيازات للمستثمرين في القطاع الزراعي عند استخدامها الائتمان المصرح للأغراض المحددة، وتوظيف نسبة معينة من العمال لجعلها أكثر فائدة للاقتصاد الوطني.

7- تشجيع الاستثمار من خلال تقديم حوافز مثل القروض الميسرة والإعفاءات الضريبية للمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي. ودعم المشاريع الصغيرة من خلال تشجيع التعاونيات الزراعية والمشاريع الصغيرة، وإنشاء صناديق استثمارية لدعم المشاريع الزراعية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الاستثمار.

8- تعزيز صادرات المنتجات الزراعية من خلال تطبيق معايير صارمة للجودة لضمان القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية والعمل على زيادتها من خلال إبرام اتفاقيات تجارية مع بلدان جديدة لفتح أسواق جديدة. وتقليل الواردات من خلال تطوير الإنتاج المحلي، وتشجيع زراعة المحاصيل الأساسية التي تعتمد عليها البلاد.

9- دعم العمالة والمهارات في القطاع الزراعي من خلال تطوير التعليم والتدريب، وإنشاء برامج التعليم المهني في الزراعة، وتحسين المهارات الزراعية، وتشجيع الابتكار من خلال دعم استخدام التكنولوجيا الحديثة الزراعية، بما في ذلك الزراعة الذكية، وإقامة شراكات مع الجامعات للبحث العلمي لتحسين التكنولوجيا الزراعية التنمية.

10- ينبغي الاهتمام بالريف المصري واتخاذ كافة التدابير والسياسات التي تكفل تنميته وللتغلب على مشكلة هجرة العمالة من القرى إلى المدن في الداخل والخارج من أجل تحسين مستويات المعيشة والدخل لهم، والمواءمة بين مستويات الأجور بين العمال الزراعيين وغير الزراعيين.

مقترحات لبحوث مستقبلية: يمكن اقتراح الموضوعات الأتية:

1- أثر الائتمان الزراعي على سد الفجوة الغذائية.

2- دور الائتمان الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة بالقطاع الزراعي المصري.

3- دور الائتمان الزراعي في معالجة العجز بالميزان التجاري الزراعي في مصر.

4- دور الشمول المالي في الحد من الفقر في المجتمعات الريفية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

احمد، فوزية ،2022." الآثار الاقتصادية للمخاطرة واللايقين على الأمن الغذائي والتركيب المحصولى في الزراعة المصرية ".، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.**

الشاطر، أميرة أحمد، عبد الفتاح، سامية محمد، 2015." دراسة تحليلية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العمالة الزراعية في مصر". **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي "، الخامس والعشرون، العدد الأول.**

الشاهد، محمد على احمد ،2017."دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية على الناتج المحلى الزراعي المصري ". **قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الثروة السمكية، جامعة السويس.**

الشربيني، منى سعيد عبد النبي؛ النمكي، محمد السيد ،2023." أثر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل في الريف المصري ". **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية – مصر.**

الماحي، محمد محمد، صلاح؛ ياسمين، النوبي، الحسين،2016. "دراسة اقتصادية لكفاءة استخدام العمالة في الزراعة المصرية " – **قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.**

المهدى، عادل، صقر؛ عمر، الشافعي، احمد صلاح، وآخرون" تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الاقتصادية 2030". **كلية إدارة الأعمال والتجارة الخارجية، جامعة حلوان.**

النقادى، طلعت رزق الله؛ عبد الشهيد، عماد موريس." الآفاق المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة في مصر " (الإمكانات – المحددات – الحلول) في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.**

الوصيفى، فاطمة حسين؛ محمد، أسماء محمد طه ،2020." أثر سعر الصرف على منظمة الموارد ورفاهية الأفراد وعوائد الحكومة". دراسة حالة محاصيل الحبوب " **قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.**

الوكيل، رانيا رشاد عبد النبي يوسف،2019." التحليل الاقتصادي للعمالة بالقطاع الزراعي في مصر". **كلية الزراعة – جامعة عين شمس.**

أمين، إيمان فريد، "دراسة تحليلية لكفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي المصري"، جامعة المنصورة – **كلية الزراعة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مجلد 7، عدد 10، 2016**

بهجت، حنان محمد محمود –2022. " **دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المصرية ". معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.**

سليمان، دوعاء ممدوح محمد ،2016 "محددات الطلب على الائتمان الزراعي" **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.**

عبد الحي، محمد أحمد محمد؛ السنهوتى، سعيد محمد؛ حسنين، طاهر محمد؛ عويضة، أسامة محمود، 2022" الوضع الراهن والمستقبلي للبنك الزراعي المصري في محافظة الشرقية". **كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر.**

عبد المجيد، محمد ناجى بكر،2020." دراسة تحليلية للاستثمار الزراعي في مصر ". **قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط**

عبد الموجود، شادي محمد شوقي؛ العتيبي، ضرار عبد الحميد التوم؛ عبد العزيز، حسام حسنى ،2021. " دراسة اقتصادية تحليله للتركيب الهيكلي لسوق العمل بالقطاع الزراعي المصري". **مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر مجلد (29)، عدد (2).**

على، إبراهيم صديق؛ زين، رجب مغاورى؛ محمود، خالد صلاح الدين؛ احمد، محمد حسن ،2015. " قياس كفاءة السياسة الائتمانية لبك التنمية والائتمان الزراعي من المنظور المصرفي ". **معهد بحوث الاقتصاد، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة.**

على، عبد العاطي محمد محمود،2021."دراسة اقتصادية لدور البنك الزراعي المصري في تمويل الأنشطة الزراعية في محافظة أسوان ". **كلية الزراعة والموارد الطبيعية، جامعة أسوان.**

على، محمد حسن أحمد،2018."دور المؤسسات المصرفية في تمويل الاستثمار في القطاع الزراعي المصري " **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (28)، العدد (4)**

عمارة، غادة رياض ،2022 " تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري". محصول القمح نموذجا، **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.**

قنديل، حلمى سلامة محمود – 2016." الفجوة الغذائية بمصر أسبابها وآثارها الاقتصادية". **معهد الجزيرة العالي للحاسب الألى ونظم المعلومات الإدارية.**

هاشم، دعاء إبراهيم عبد الحميد؛ برجل، إلهام شعبان عبد السلام؛ محمد، منى سعيد عبد النبي، 2022." أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العمالة الزراعية في مصر". **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.**

يحي، يحي عبد الرحمن ،2016. " آثر الائتمان الزراعي على النشاط الاقتصادي للقطاع الزراعي المصري". **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.**

البكل، احمد سعيد ،2023"اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على عجز الميزان التجاري الزراعي المصري " مجلة كلية السياسة والاقتصاد.

التمامي، أيمن عبد المطلب السعيد ،2023." دور العوامل البشرية في التنمية الزراعية بمحافظة شمال سيناء ". جامعة العريش.

الدق، علياء محمود أسعد؛ محمود، ريهام أحمد جمال محمد،2023." التحليل الاستراتيجي لإدارة العمالة الزراعية المصرية في ضوء المستجدات المحلية والدولية ". **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.**

الزهيري، السيد احمد؛ العدوى، رشدي شوقي؛ حسن، عبده فؤاد، 2022."دراسة تحليلية لدور البنك الزراعي المصري في دعم القروض الزراعية " **كلية الزراعة – جامعة كفر الشيخ.**

الفار، شيرين محمد عفت، هاشم، دعاء إبراهيم عبد الحميد ،2020."المشروعات الزراعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر". **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي–مركز البحوث الزراعية.**

جبريل، فاطمة الزهراء احمد ،2021." دراسة اقتصادية لأداء القطاع الزراعي المصري في ظل التحديات المعاصرة ". **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.**

دبدوب، مروان عبد العزيز ،2010"استخدام مصفوفة ارتباط مقترحة للتحليل العاملي،" **كلية الحاسبات والرياضيات، قسم الإحصاء المعلوماتية ، جامعة الموصل** ، مجلة التربية والعلم المجلد (23) العدد (2).

دياب، أحمد محمد؛ يعقوب، محمد ،2020." أراء المزارعين المتعلقة بتأثير كوفيد-19 على القطاع الزراعي بمحافظة الوادي الجديد، مصر". **المعهد العالي للتعاون الزراعي، القاهرة.**

ربيع، محمد حسن احمد؛ عليوة، أميرة محمد عبد الله ،2019 " دراسة تحليلية لدور البنك الزراعي المصري في دعم الإنتاج الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية". **كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر.**

ريحان، محمد كامل إبراهيم، بوادي، سالي عبد الحميد حسن -2023." تقيم اقتصادي للسياسات الزراعية المتبعة خلال السنوات الأخيرة لمواجهة مشاكل قطاع الزراعة في مصر ودور الأراضي الجديدة في مواجهة تلك المشاكل ". **كلية الزراعة، جامعة عين شمس.**

زكى، شرين زغلول ،2015."دراسة تحليلية للعمالة والأجور في القطاع الزراعي المصري ". **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي.**

عبد الرزاق، محمود حامد؛ خليل، النبوي وهيب عبد الفتاح ،2024"دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة تطبيقية على القطاع الزراعي المصري ". **كلية التجارة –جامعة جنوب الوادي.**

محمد، دوعاء ممدوح؛ السيد، إكرام احمد؛ يحي، يحي عبد الرحمن ،2016"أثر السياسة الاستثمارية على العمالة الزراعية "., **معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية.**

محمد، سعيدة متولي إبراهيم؛ مشهور، احمد فؤاد؛ محفوظ، عادل عيد حسن؛ لبن، أنور على مرسى ،2018" أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العمالة الزراعية في مصر". **قسم الاقتصاد –كلية الزراعة الزقازيق.**

مشعل، محمد سالم؛ عرفه، محمود عبد التواب؛ سعد، جمال عبد الحكيم،2021 " التحليل الاقتصادي لتمويل القطاع الزراعي في مصر "دراسة حالة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر". **كلية الزراعة، جامعة القاهرة.**

مصطفى، جيهان سيد محمد ،2021" أثر التنمية الاقتصادية على الميزان التجاري المصري ". **كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة 6 أكتوبر.**

مصطفى، محمود احمد؛ عويضة، أسامة محمود؛ قنديل، سهام عبد المولى؛ محمد، احمد السيد ،2024 " دراسة تحليلية لدور البنك الزراعي المصري في تمويل برامج التنمية الزراعية المصرية". **كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.**

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Asteriou,D. and Hall,S.(2007).Applied Econometrics : **A Modern Approach Using Eviews and Microfit.** New York , Palgrave Macmillan.pp-322-323

Adegboyega, Raymond Rahaj,2020," Agricultural Financing and Unemployment Rate in Nigeria", **Faculty of Social and Management Sciences, Olabisi Onabanjo University.**

Allwell ,Ogbanga,2018," Agricultural Development and Employment Generation in Nigeria , **Department of Agriculture and Applied Economics. Rivers State University, Nkpolu-Oroworukwo, Port Harcourt, Rivers State, Nigeria.**

Anwar, Muhammad Masoud ؛ Faruqi, Saba ؛- Khan, Ghulam Yahya, 2015 " Agriculture sector performance: An analysis through the role of agriculture Sector share in GDP **", Pakistan Institute of Development Economics** ·

Beckman, Jason, Countryman, Amanda M.,2021," The Importance of Agriculture in the Economy: Impacts from COVID-19", **Colorado State University**

Dhirendra, Ojha, "Role of Banking Sector in Development of Indian Agriculture - With Special Reference to Satna District", **ELK Asia Pacific Journals, Special Issue, 2015.**

FAO (2020b). COVID-19: Impact on Food and Agriculture in Egypt. FAO Egypt - **Policy Brief. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Italy, Rome**,

Hananu, Baba; Abdul-Hanan, Abdallah& Zakaria, Hudu ,2015," Factors influencing agricultural credit demand in Northern Ghana, **University for Development Studies, Ghana.**

Izzy, Michael (2017)," Agricultural Sector Performance and Nigeria's Economic Growth",**Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology, 15 (1). pp. 1-13.**

Kareem,R.O Osisanya, S.O and Isiaq,T.S (2017), Commercial Bank Financing and Agricultural Sector Output in Nigeria (1980-2014), **Journal of research in Business, Economics and Management,Scitech Research Organization, Vol 8, Issue 1, January 12, 2017.**

Keitha, Alireza & Alipour, Farshid & Mohammadi, Hamid ,2014 " The Nonlinear elationship between Bank Credits and Agricultural Employment in Mazandaran Province**",International Journal of Agricultural Management and Development (IJAMAD**).

Lakhan, Imtiaz Ali & Naseer, Zubaidah& Ahmed, Rafique,2022," Impact of Institutional Agricultural Credit on Agriculture Sector Growth and Rural Unemployment in Pakistan **", University, Sukkur, Sindh, Pakistan**.

Louyindoula, Hardy Zabatantou& Bouity, Charles Alexis& Owonda, Fernand,2023" Impact of Agricultural Credit onProductivity", Faculty of Economics, **Marien Ngouabi University, Brazzaville, Republic of Congo**

Mwangi 2020." Agricultural Imports, Agriculture Productivity and Economic Growth in Sub-Saharan Africa", **Journal of African Trade ,Vol. 7pp. 15–28.**

Reddy, Amruth Prasad & Subbaiah, Venkata ,2012" IMPACT OF AGRICULTURAL CREDIT ON EMPLOYMENT GENERATION OF THE FARMERS", **Yogi Vamana University Kadapa-516003, Andhra Pradesh, Bangalore Institute of Management, Bangalore.**

Yeasmin, Shakila& Haque, Sadika& Adnan, Mehedi& Parvin, Tania,2022" Factors influencing demand for, and supply of, agricultural credit: **A study from Bangladesh"Agricultural Economics, Bangladesh Agricultural University.**

ثالثاً المواقع الإلكترونية:

1- البنك الدولي

https://www.data.albankaldawli.org

2- موقع الهيئة العامة للاستثمار الحر

https://www.investinegypt.gov.eg

3- موقع الهيئة العامة للاستعلام

https://www.sis.gov.eg

4- رؤية مصر للتنمية المستدامة

https://www.presidency.eg/ar/2023

5- مركز رع للدراسات الاستراتيجية

www.rcssegypt.com

6- رئاسة مجلس الوزراء المصري

https://www.cabinet.gov.eg

7- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

https://www.capmas.gov.eg

8- منصة المشروعات الصغيرة

https://www.msme.eg

9- موقع بنوك 24

www.bnok24.com

ملاحق البحث

ملحق 1: رموز المتغيرات المستخدمة وقياسها في نموذج تقلبات الناتج

نوع المتغير	المتغير	الرمز	قياسه	مصدر البيانات
تابع	التوظف بالقطاع الزراعي: وهو يعبر عن عدد العمالة الفعلية بالقطاع الزراعي	EMPa	وقد تم قياسه بعدد العمالة الفعلية بالقطاع الزراعي	موقع البنك الدولي https://data.albank/aldawli.org
مستقل	الائتمان الزراعي الحقيقي من البنك الزراعي المصري	Credit 1	وهو يعبر عن الائتمان الزراعي الحقيقي من البنك الزراعي المصري الإجمالي وقد تم قياسه محسوبا بقيم الأسعار الثابتة لسنة (100=2010) للوصول للبيانات الحقيقية للائتمان الزراعي الحقيقي الإجمالي من البنك الزراعي المصري.	موقع البنك الدولي https://data.albank/aldawli.org
مستقل	الائتمان الزراعي الحقيقي من البنوك التجارية	Credit 2	وهو يعبر عن الائتمان الزراعي الحقيقي الإجمالي من البنوك التجارية وقد تم قياسه محسوبا بقيم الأسعار الثابتة لسنة (100=2010) للوصول للبيانات الحقيقية للائتمان الزراعي الحقيقي الإجمالي من البنوك التجارية	موقع البنك الدولي https://data.albank/aldawli.org
مستقل	الاستثمار الزراعي الحقيقي	INVa	وهو يعبر عن الاستثمار الزراعي الحقيقي الإجمالي وقد تم قياسه محسوبا بقيم الأسعار الثابتة لسنة (100=2010) للوصول للبيانات الحقيقية للاستثمار الزراعي الحقيقي الإجمالي.	موقع البنك الدولي https://data.albank/aldawli.org
مستقل	الناتج المحلي الزراعي	GDPa	وهو يعبر عن الناتج المحلي الزراعي الحقيقي الإجمالي وقد تم قياسه محسوبا بقيم الأسعار الثابتة لسنة (100=2010) للوصول للبيانات الحقيقية للناتج المحلي الزراعي الحقيقي الإجمالي.	موقع البنك الدولي https://data.albank/aldawli.org
مستقل	الصادرات الزراعية	EXPa	الصادرات الزراعية وهو يعبر عن الصادرات الزراعية الحقيقي الإجمالي وقد تم قياسه محسوبا بقيم الأسعار الثابتة لسنة (100=2010) للوصول للبيانات الحقيقية الصادرات الزراعية الحقيقي الإجمالي.	موقع البنك الدولي https://data.albank/aldawli.org
مستقل	الواردات الزراعية	IMPa	وهو يعبر عن الصادرات الزراعية الحقيقي الإجمالي وقد تم قياسه محسوبا بقيم الأسعار الثابتة لسنة (100=2010) للوصول للبيانات الحقيقية الصادرات الزراعية الحقيقي الإجمالي	موقع البنك الدولي https://data.albank/aldawli.org
مستقل	عدد العمالة الزراعية في السنة السابقة. وهو يعبر عن عدد العمالة الفعلية بالقطاع الزراعي في السنة السابقة	EMPa (-1)	وقد تم قياسه بعدد العمالة الفعلية بالقطاع الزراعي في السنة السابقة	موقع البنك الدولي https://data.albank/aldawli.org

Abstract:

This research aims to determine the impact of credit granted by the Agricultural Bank of Egypt (along with other important variables including credit granted by commercial banks, total agricultural investment, gross agricultural domestic product, agricultural exports, agricultural imports, agricultural labor in the previous year) on employment in the agricultural sector. Applied to Egypt for the period 1997-2022. To achieve the research objective, several statistical methods were used, including the unit root test, correlation matrix, and multiple regression. The research relied on the contemporary hypothetical approach and tested two hypotheses, the first is that credit granted by the Agricultural Bank of Egypt has a significant impact on employment in the agricultural sector, and the second is that there are many independent variables that affect employment in the Egyptian agricultural sector, including (credit granted by commercial banks, total agricultural investment, gross agricultural domestic product, agricultural exports, agricultural imports, agricultural labor in the previous year). The research addressed the importance and problems of the Egyptian agricultural sector, the bodies that provide agricultural credit, the concept and types of employment and its determinants in the agricultural sector, and the nature of the relationship between these determinants and agricultural employment.

The research reached, from an applied perspective, the most important results: There is a positive significant effect of credit granted by the Agricultural Bank of Egypt (in addition to agricultural imports, agricultural labor in the previous year) on employment in the agricultural sector, there is an inverse significant effect of agricultural exports on employment in the agricultural sector, and there is an insignificant effect of credit granted by commercial banks, total agricultural investment, and gross domestic agricultural product on employment. From a theoretical perspective, the research achieved the most important results: The human resources in the agricultural sector suffer from the deficiency and stagnation of agricultural education, and their failure to keep pace with modern agricultural methods.

The research recommends the need to develop an effective strategy for agricultural credit planning, address the problems of the agricultural sector to keep pace with the national goals of the state, establish investment funds to support agricultural projects, improve agricultural techniques using agricultural technology and sustainable practices, provide government support with financial aid and agricultural insurance, and improve agricultural products to enhance food security and meet local and international market standards.

Keywords:Agricultural Bank of Egypt ؛ Credit to the private sector ؛ Agricultural sector ؛Employment ؛ Agricultural exports and imports